

محمد الرحالي

تركيب اللغة العربية

مقاربة نظرية جديدة

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التمريض، ساحة محطة القطار - الدار البيضاء
بلفدير، الدار البيضاء 05 - المغرب
الهاتف / الفاكس : 67.27.36 (022)

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
للعرفه اللسانية: أبحاث وعناذج
بإشراف د. عبد القادر القاسي الفوري

الطبعة الأولى 2003
جميع الحقوق محفوظة

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الإيداع القانوني رقم : 2003/1942
ردمك D - 44 - 409 - 9954

إِنَّ الْقَرِيبَ نَطَقَتْ عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطَبَاعِهَا
وَعَرَفَتْ مَوَاقِعَ كَلَامِهَا وَقَامَ لِي حَقُولُهَا عِلَّةً، وَإِنْ
لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهَا. وَاعْتَلَلْتُ أَنَا بِمَا عِنْدِي أَنَّهُ عِلَّةٌ
لِمَا عِلَّتْهُ مِنْهُ. فَإِنْ أَكُنَّ أَصَبْتُ الْعِلَّةَ فَهُوَ الَّذِي
الْقَسَمْتُ [...] فَإِنْ سَتَحَ لِعَمْرِي عِلَّةٌ لِمَا عِلَّتْهُ مِنْ
النَّحْوِ هُوَ الْيَقِينُ بِمَا ذَكَرْتُهُ بِالْمَعْلُولِ فَلَيَاتِ بِهَا.

الخليل بن أحمد الفراهيدي

لائحة المقولات والرموز

مص = مصدر (Complementizer)

ص (INFL) = صفة

ز = زمن

نط = تطابق

ف = فعل

ف = فعل خفيف

ف = أقصى الإسقاط الأقصى للفعل الخفيف

م = الاسم

حد = المحدد (Determiner)

حرف الميم قبل المقولات يعني: مركب. مثلا، م ص = مركب صري

الفواصل فوق المقولات تعني الإسقاط الوسيط من مستوى خط. مثلا، ز

ص، ص = الرموز المعلقة تدل على المتغيرات

مخص = مخصص (Specifier)

ضم (PRO) = ضمير فارغ

ث = أثر

ص ص = صورة صوتية

ص م = صورة منطقية

* = علامة النحن

= تعني أن البنية لها تأويل شاذ

المحتوى

13	مقدمة
13	1. الإطار النظري
14	1.1 تصميم الشخو
16	2.1 عمليات التسيق الحاسوبي
16	1.2.1 الضم
18	2.2.1 طابق
19	3.2.1 القل
19	2. نظرة موجزة عن محتوى فصول البحث

الفصل الأول

23	في تحديد السمات الإعرابية ووظيفتها التركيبية
23	1. نظرية الإعراب المتحرّد
24	1.1 السمات الإعرابية
24	1.1.1 السمات الإعرابية الاسمية
25	2.1.1 سمات الإعرابية الفعلية
25	2. الثاويلية
28	3. فخصر السمات الإعرابية
31	3.1 نظرية تعدّد المخصّصات
32	4. من الفخص إلى طابق
33	5. التسيويع الإعرابي
34	1.5 لنصفاة الإعرابية
34	1.1.5 المقاربة الصرف صوتية
36	2.1.5 المقاربة المخورية
37	1.2.1.5 المبهات
41	6. إعرابات غير مخصّصة
41	1.6 إعراب المتحرّد
42	1.1.6 توزيع إعراب المتحرّد في الحرية
42	2.6 الإعراب الدلالي
42	1.2.6 إعراب النصب وتراكيب التسخ
47	7. خلاصة

الفصل الثاني

49	تصميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوظيفية
50	1 بنية الجملة
51	2. افتراضات عن كفاءة المقولات الوظيفية
51	1.2 كفاءة المقولات الوظيفية والحجة الصرفية
57	2.2 الأنحاء الخاصة واختيار المقولات الوظيفية
57	3.2 الكلية والمبادئ الوظيفية
58	3 تسوية المقولات الوظيفية
64	4 رتبة المقولات الوظيفية
67	1.4 الانتقال الدلالي
72	2.4 التحيز
76	5. خلاصة

الفصل الثالث

79	توزيع واشتقاق سمات الفعل: "الإعراب" والوجه والزمن
80	1. توزيع إعراب الفعل
80	1.1 الفعل المضارع وحالاته الإعرابية
81	1.1.1 المضارع المرفوع
83	2.1.1 المضارع المنصوب
83	3.1.1 المضارع المنزوم
85	4.1.1 نداء المضارع
88	2.1 الفعل الماضي
90	1.2.1 توزيع الفعل الماضي
93	3.1 الأمر
94	2 المتطورة والوسم الإعرابي
95	1.2 المتطورة والزمن
96	2.2 الألفاظ الإعرابية
97	3.2 الدلالة الزمنية والإعراب
100	3. نقل الفعل
100	1.3 نقل الظاهر ونقل الخفي
101	2.3 مخطات نقل الفعل
103	3.3 رواثر نقل الفعل
103	1.3.3 حجتان صرفيتان
103	1.1.3.3 الزمن والتطابق
104	2.1.3.3 اتصالات الصيغة

106	2.3.3 جميع توزيعية
106	1.2.3.3 الأسوار العائمة
107	2.2.3.3 الظروف
108	3.2.3.3 الموجهات
109	3.3.3 الانتقاء وبنية المركبات
110	4.3 الصعود إلى الزمن
112	1.4.3 افتراض ثنائية الصرقة/الزمن
114	2.4.3 الزمن والنفي والأدوية
115	3.4.3 تحليل أدتوي بدون أدوية
117	1.3.4.3 الانتقاء الزمني
118	2.3.4.3 لا النافية
118	1.2.3.4.3 الخصائص الزمنية
120	5.3 ضد الصعود إلى المصدر (في غير النفي الأمرية)
120	1.5.3 قاعدة النقل إلى المصدر وتنعيط اللغات
120	2.5.3 الصعود إلى المصدر في اللغات الجرمانية
121	3.5.3 نفي الاستفهامية
123	4.5.3 النفي الخبرية
125	1.4.5.3 الصعود إلى المؤرة في الجمل الخيرية
126	6.3 الأمر والصعود إلى المصدر
126	1.6.3 خصائص صرف تركيبة وتوزيعية مختلفة
128	2.6.3 المصدر والتوزيع التكاملي
131	7.3 الصعود إلى المؤرة
132	4. خلاصة

الفصل الرابع

135	إعراب الرفع وموقع الفاعل والموضع
136	1. الموضع والفاعل المقسم
137	2.1 خصائص إحالية
138	1.2.1 الموضع وقيد التخصيص
140	2.2.1 التعريف والتخصيص
142	3.1 خصائص توزيعية
144	1.3.1 الإفلات من القيود التحقيقية
144	2.3.1 الحساسية لقيد جزيرة الموضع
145	2. موقع الفاعل
145	1.2 توسيطات مختلفة

146	2.2 وسيط الرفع
148	3.2 ضد نقل الفاعل في الترتيب قاف
149	1.3.2 توزيع التطابق
151	2.3.2 التنازع الإعرابي
152	3. الفاعلية الموزعة: مبدأ الإسقاط الموسع وإعراب الرفع
155	4 تطابق الفاعل
156	1.4 تحليلات متناقضات: الدخيل ضد الفاعل الفارع
157	2.4 ضميرية التطابق
157	1.2.4 الحجة الصرفية
157	2.2.4 نظرية الربط
158	3.2.4 التوكيد
158	3.4 فضائل تحليل الدعج
159	5. موقع الفاعل في اللغات الصليبية
160	6. خلاصة

الفصل الخامس

بعض مظاهر التوازي بين بنية الجملة وبنية المركب اخدي:

163	إعراب الجر ونقل الاسم في بنية الإضافة
163	1. أنماط الإضافة
165	2. الإضافة المنخفضة أو المنعوبة
169	1.2 بنية الإضافة المنخفضة التركيبية
170	1.1.2 تحليل متناقضة
170	1.1.1.2 تحليل المالك
172	2.1.1.2 تحليل النظام
172	1.2.1.1.2 تحليل النظام المعجمي
175	2.2.1.1.2 تحليل النظام الصرفي
178	3.1.1.2 التحليل الأدنوي
179	1.3.1.1.2 الصعود إلى أخذ وفحص الجر
183	2.1.2 التحليل الأدنوي المحلي
183	1.2.1.2 الإحالة
188	2.2.1.2 الصعود إلى الحد في العربية
191	1.2.2.1.2 أخذ المكرر وتعدد المنخفضات
192	3.2.1.2 إعراب الجر: أخذ والحرف والاسم
195	1.3.2.1.2 تسوية إعراب الجر
198	3.2.1.2 دور المضاف إليه المحوري

201	3. الإضافة الحرة وتوسيط الجذر
206	4. بنى وسيطة
207	5. خلاصة
209	خلاصة عامة
211	المراجع العربية
213	المراجع الأجنبية

مقدمة

”في ما يجعل نظرية هامة وواردة [...] هو
العلاقة المنظمة التي تقيمها مع المشاكل التي
تواجهها [...] وعلاقتها مع النظريات
السابقة والمناقشة لها وقدرتها على حل
مشاكل موحودة واقتراح أخرى جديدة“
البحث عبر النظم، كارل بوبر (1974)،

1 الإطار النظري

تنسب في البحث الذي يقدمه هذا البرنامج الأدتوري (Minimalist Program) المقترح في
شومسكي (1992، 1995، 1998، 1999)، إطاراً نظرياً للعمل¹ وبني هذا البرنامج، مثل
المبادئ التوليدية السابقة، على الفرضية المعطية العامة التي معادها أن الإنسان يملك قدرة
لغوية، وهذه القدرة مكونة/غالب (module) من قوائم الدهن/الدماغ (mind/brain) البشري
المخصصة للغة² وتتضمن اللغة سقفاً معرفياً حزين معلومات عن الصوت والمعنى وعن التنظيم
البيوي سميات وتقوم الأنساق الخارجية أو أنساق الإبحار (performance systems)
بإستعمال هذه المعلومات ومن الناحية التقنية، تبلغ الأنساق الخارجية المعلومات اللغوية من
خلال مسويين وحيهين (interface levels)، مستوى وجهة الصورة لسطحية الذي يتناس مع
أنساق الفكر، ومستوى الصورة الصوتية الذي يتناس مع السطح النطقي الإدراكي أو الأنساق
الحسية الحركية تشكل عام. ومن هذا الإطار، يمكن النظر إلى اللغة باعتبارها جهاز يولد
تعبيرات في صورة عبارة «صوت، معنى»، ويقدم الصوت للمعلومات المتعلقة بالأنساق
الحسية الحركية، ويقدم المعنى للمعلومات المتعلقة بالأنساق الحركية. وتلك القدرة اللغوية حاله أولى

¹ بعد هذا العمل للتطور بيئة ممتدة للبحث الذي تقدمنا به لنيل دكتوراه الدولة

² نقدم في هذه المقدمة المبادئ العامة والتنظيم الداخلي للنمو في البرنامج الأدتوري دون التعمق في
التفاصيل التي منعرضها بالتفصيل في نهاية هذا البحث. وليريد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى
العاسي المهري (1997) والمراجع الواردة هناك والواردة في شومسكي (1992، 1995، 1998، 1999).

³ انظر العاسي المهري (1990)، وعالم (1999) في مفهوم القالية في النحو وفي العلوم المعرفية

(mutual state) يمر عن الموترات (games)، ونخص هذه الحالة لتطورات تستمر في حالة نهاية الخانة الأولى خلفها مادي السحر الكلي، والخانة النهائية هي ما يعرف بالسحر الخاص. والسحر الخاص اختيار معين لقسم وبسيطة (parameter values) والمعجم.

نموذج البرنامج الأدنى وغيره من باقي التصادم التوليدية والنظريات النوعية، بشكل عام، سمي للإجابة عن سؤال هام وحديد، هو كيف يسمي أن يكون تصميم القدرة معوية بالنظر إلى وجود وجود عام يسمي أن يستجيب هذا التصميم على نحو أمثل³ بمرص السبرامج الأدنى أن اللغة مصممة على نحو أمثل، أي أن "اللغة سمي تاء" perfect system ويسمى هذا البرنامج إلى تحديد خصائص التصميم الأمثل للغة.

لقد قلنا إن جهاز اللغة مصمم لكي تلبه أساق الإيجاز الخارجية. ولكي تستعمل هذه الأساق المعلومات التي يقدمها هذا الجهاز، عليه أن يستجيب للمواصفات التي يمرصها تسيود لفرونية (legibility conditions) الموضوع في مستوى وجهتي الصوت ومعنى⁴ وباء على هذا، فإن العبارة الفعوية تتفاح (converges) في المستوى الوجهي إذ كانت مقررة في هذا المستوى؛ أي إذا كانت تنصم فقط العناصر التي تقدم معلومات تولوها أساق الإيجاز في هذا المستوى الوجهي، وتنظم بشكل جيد هذه الأساق قادرة على استعمالها، وإلا فإن العبارة تسقط (crashes). ولا بعد السخراسة (computation) متقاطعة إلا إذا تقاضت في المستوى الوجهي للفرونية الصورة الصوتية والصورة المنطقية.

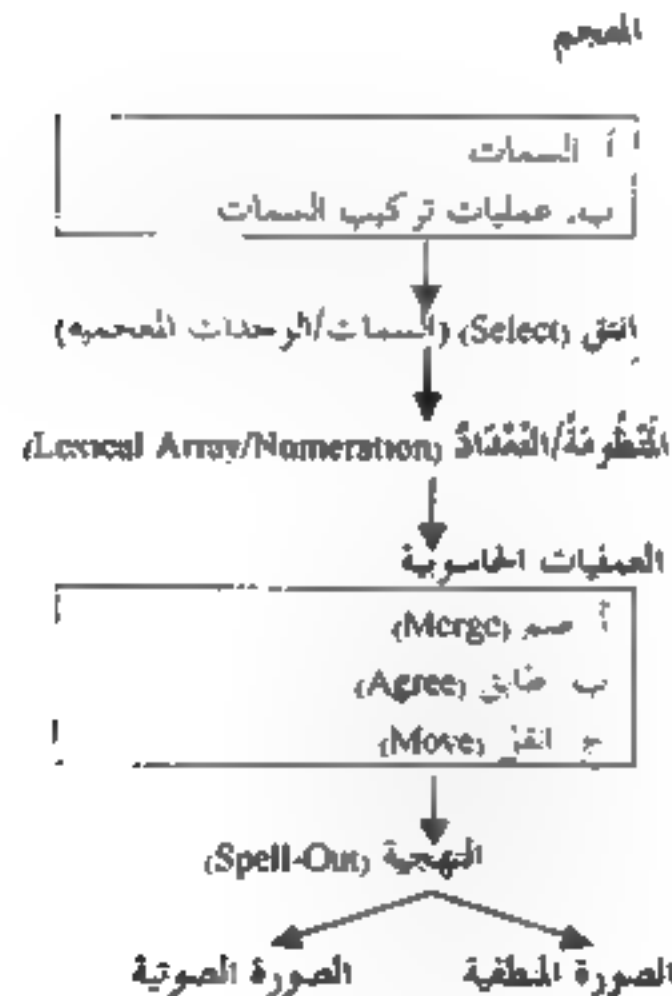
وبعكس إعطاء التفاضل معنى محددًا وصيفًا للوحدات المعجمة كمثل مجموعة من التسمات المقسمة إلى قسمين: سمات مؤولة وسمات غير مؤولة الأولى تولوها الأساق الخارجية في المستوى الوجهي، والثانية لا تولوها هذه الأساق، لذلك يجب أن تسمى أثناء السخراسة وعليه، فإن العبارة التي تنصم فقط التسمات المؤولة في المستوى الوجهي هي التي تعد متفاحة.

1.1 تصميم النحو

يسمى البرنامج الأدنى المقارنة الاشتقاقية (derivational approach) للغة والنحو هذه المقاربة إحصاء يولد الاشتقاقات التركيبية عبر مراحل. وكل اشتقاق يفر الوحدات المعجمة إلى روح تمثيلي ويتضمن كل تمثيل (representation) مجموعة من "الأوامر" و

³ يسمى هذه التسيود في شومسكي (1993، بتسيود المخرج المعارية (bare-output conditions) وهي تسيود خرج لأتسا مجموعة في مستوى وجهتي الصوت والمعنى وعارية، لأنها تنصم هي التسيود الموضوع على التسمات الحاسوبية (computational system) وتقترح الفرونية مدالة - legibility باعتبار أن المتصود من هذا المصطلح هو أن الموضوعات التركيبية يجب أن تكون قابلة لأن تقرأها الأساق الخارجية لكي تستعملها وتزيد من التفاصيل عن هذه التسيود، انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

الصورة الصوتية والصورة المنطقية. ويوجد اقتراحات أدوية غير اشتقاقية، تسمى المقاربة التمثيلية (representational approach)، التي تقتصر على أن العمليات الحاسوبية تطبق على بيانات المدخل (input) لا على بيانات المخرج (output) ⁴ ويعبر شومسكي أن مثل هذه المقاربات تشرح أمثلة غير متناهية من قبل. هل تُنقل بيانات المدخل إلى بيانات المخرج بواسطة التحولات ⁵ أن هناك بعض عمليات معنوية على المخرج الذي يملك خصائص المدخل ⁶ والمقاربة التمثيلية ستعمل على التصور بمصطلحات مختلفة، لذلك لا تعد بديلاً حقيقياً للمقاربة الاشتقاقية. ويأخذ البعض في إطار المقاربة الاشتقاقية التصميم التالي:



⁴ انظر مثلاً برودي، 1996، Brody.

⁵ بعد شومسكي مثل هذه الأمثلة محالاً للسؤال عما إذا كانت 25 = 5 أو 5 = 25.

يعني هذا التصميم على أن النحو الكلي يقوله مجموعة كلية من السمات، وتقوم السمات بالإنشاء سمات معينة من هذه المجموعة، تكون معجماً خاصاً لها بواسطة تركيب السمات. سمات ^٥ وخصائص السمات المتعددة الإحراقي (operative complexity) أن يطبق التسلسل الحسوبي على مسطومة معينة منتجة من المعجم لا على المعجم مباشرة. وتقوم العمليات الاشتقاقية بنقل المسطومة إلى عبارة ذات صورة صوتية وصورة منطقية وأثناء الحوسبة من المسطومة بعد ذلك إخفاء الصورة المنطقية لا يجوز الرجوع إلى المعجم مرة أخرى لإنشاء سمة جديدة. يستلزم هذا الوجود مسبقاً في مسطومة الاعتماد. وبناء على أن الوحدات المعجمية تعبر عن العلاقة لاعتمادية بين المدخل والمخارج بالاعتماد للوجود عند ذي سوسر، فإن النهجية تقوم بعزل السمات الصوتية (phonological features) كسمة يتقاطع الاشتقاق في الصورة المنطقية وبعد النهجية، تقوم السمات الصوتية بإدراج السمات الصوتية وربطها بالوحدات المعجمية، على افتراض أن هذه الوحدات تعتمد على هذه السمات، كما هو مقرر في النصوص الواردة.

2.1 عمليات التنسيق الحاسوبي

1.2.1 المضم

نطلق هذه العملية على موضوع تركيبي (أ، ب) وتكون معها موضوعا جديدا، (أ، ب). وهذه العملية مماثلة للتحويلات المعممة (generalized transformations) التي يأخذ بينين شجريين وتدمجها في بنة واحدة. ونوسع طريقة عمل هذه العملية، دعنا نأخذ التعداد التوارث في (2).

6. **التصميم المقترح هنا، حسب ثومسكي (1998)، يترك جانباً القضايا المتعلقة بالتصميم الداخلي**
للجسمات المركبة في صورة وحدات معجمية وكذا القضايا المتعلقة بما إذا كانت الوحدات
المعجمية تُركَّب بعملية واحدة أو على مراحل متعددة من الاختلاف، كما في الصرف المورف. غير
أن ثومسكي، مع ذلك، يميل إلى أن ما يدخل التركيب هو المفرد وليس الكلمات البنية
المعجمية، كما في ذلك علاوئها المفوية. وتقوم الخصائص الصرفية والشمعية، إلى جانب السمات
مزولة حسب الثومسية الأصلية، بتحديد الخصائص السوية الثلاثية لمجموعة المعجمية. يلزم عن حد
الاصحاح أن المقولات المعجمية الجوهرية لا تملك وجوداً مستقلاً داخل المعجم، وبكأن التركيب هو
الذي يحددها. ويكثر على مثل هذا التحليل في معالجة ألفاسي القهري (1987، 1990، 1993،
مجموعة من الظواهر، ومنها إمعة المقصر في بـ الإضافة، حيث يصرح أن التركيب لا يعجم هو
الذي يقوم بتحديد الخواص المقولي ضد الوحدة

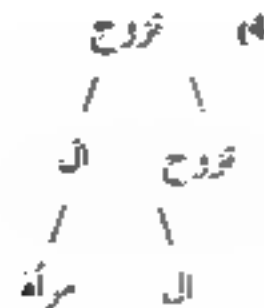
7 تختلف المنظومة على اعتماد في أن المنظومة تُسج بتطبيق العملية التي مرة واحدة على معجم (تغيير التوحيد التي تدخل الحوسبة، أما الاعتماد فهو مجموعة تضم التوحيات المتعممة التي توضع عليها العملية التي مسرات عديدة، وستراه نظاما هذا التعبير في هذا البحث ؛ يمكن باستخدام مفهوم اعتماد.

(2) تعداد = {ال، رجل، امرأة، تخرج، ومنهجها}

يصنع العملية بضم على التعداد الوارد في (2)، فتأخذ الورد الأول للحد الـ ونصمه إلى امرأة، فيكون الموضوع التركيبي {ال، امرأة} وتأخذ عملية الضم الموضوع الجديد ونصمه إلى الموضوع تخرج، فيكون الموضوع الجديد {ال، امرأة، تخرج}، وتقوم عملية الضم بضم الورد الثاني للحد الـ إلى الموضوع رجل، فيكون الموضوع الجديد {ال، رجل} ونضم عملية الضم هذا الموضوع الجديد إلى الموضوع السابق، فنحصل على {ال، رجل، تخرج، الـ} ونقوم بعملية الضم في الأخير بضم الرمز إلى الموضوع السابق، فنحصل على الموضوع بسبعة جميع عناصر التعداد

(3) {رسمها، {ال، رجل، تخرج، {ال، امرأة}}}

وفي إطار نظرية المركبات النحوية (bare phrase structure) المقترحة في غومسكي (1998)، تشكل الوحدات المعجمية التي تنطبق عليها عملية الضم مكونات مركبة (phrasal constituents) في ذاتها ويلزم عن هذا التصور أنه يمكن الاستعانة عن نظرية س-محط التركيبية التي تعترض هذه الوحدة للمقولات التركيبية مستقلة عن الوحدات المعجمية. وبناء على هذا، فإن الحد الـ بعد مركبا حديثا [ال،] وبعد الاسم امرأة مركبا اسميا كذلك [من امرأة]، ويُخذ كذلك المص تخرج مركبا فعليا [م ف تخرج] بعض النظر عما إذا كان يمسك بمفصلا أو فصلة. وفي إطار هذا التصور، فإن الوحدة المعجمية رأس وإسقاط المص في الوقت نفسه. وانطلاقا من هذا، فإن موقعي المفصم والفصلة غير محددين سلفا في إطار بنية مركبية قائمة وموحدة، بل إن العلاقات التركيبية هي التي أصبحت مسؤولة عن خلق هذه المواقع. فبضم الموضوع التركيبي المرأة إلى تخرج نحصل على موقع الفصلة في البنية (4)، الممر عنها في (5) بمصطلحات نظرية س-محط:



3.2.1 النقل

بعد عملية النقل مرتباً من العملية طابق وعملية المصم. فصيلة نقل المركب الخدي العاصر (الرجل في (3) إلى مخصص الرمز¹¹ تخلق علاقة تطابق بين المركب الخدي والرمز وتقوم كذلك بمصم هذا المركب الخدي إلى الرمز عيناً موقع مخصص الرمز. وكما تختلف الألعاب في العملية طابق، فإنها تختلف في عملية النقل. فبعض الألعاب تقوم بنقل وحداتها المخصصة، أو بعضها من هذه الوحدات، قبل التهجئة، فيسمى النقل نقلاً ظاهراً (overt movement)، وبعض الألعاب تنقل وحداتها المخصصة، أو بعضها من هذه الوحدات، بعد التهجئة في الصورة المنطوية، فيسمى النقل عمياً (covert movement). ويرجع كذلك هذا الاختلاف في تطبيق عملية النقل داخل أو عبر اللغات إلى اختلاف الأساق الصرفية لهذه اللغات. ونجد في شومسكي (1995) أن النقل الظاهر يجذب الوحدة المخصصة وسماها، في حين أن النقل الخفي يجذب (Attract) السمات فقط. وفي إطار الاستعانة عن النقل الخفي لصاخ العملية طابق على مسافة بعيدة،¹² فقد أصبح من غير الممكن نقل السمات أو وحداتها في الصورة المنطوية والنقل عملية مكلفة من الناحية حسابية، لذلك يلجأ إليها باعتبارها "الملاذ الأخير" (Last Resort) في حالة وجود ضرورة حرجية. وعليه، فإن العمليتين طابق وضم لها الأسبقية على النقل.

2 نظرة موجزة عن محتوى الفصول

نحاول في هذا الفصل أن نجيب في إطار الترميز الأدري عن الأسئلة التالية: لماذا نحتاج إلى الإعراب وما هي طبيعة السمات الإعرابية وما هو دور هذه السمات في التصميم العام للبحر؟ ونخصص الفصل الأول لدراسة اجزائ النظرية للأمثلة المطروحة ونخصص باقي الفصول لدراسة الأبعاد التجريبية لهذه الأسئلة ودور الإعراب في تحديد الرتبة السطحية مكونات الجملة والمركب الخدي.

بدافع في الفصل الأول من أن السمات الإعرابية ذات طبيعة صرف تركيبية لا دلالية ويعترض أن هذه السمات مؤولة ومسرقة في وجهة الصوت وتقوم برصد الخصائص السطحية للموجّهات. والسمات الإعرابية مسرقة كذلك داخل التصميم الداخلي للبحر مكوناً تحرك بحرية خاصة بتوزيع المركبات الخدية.

نقدم في الفصل الثاني تصميم بنية الجملة التي مرصود في إطارها التصورات الثنائية التي يمسركها الإعراب، سواء أكانت ضمن الفعل أم العاقل. وسرتركز في هذا الفصل على توزيع المقبولات الوظيفية باعتبار أنها تمثل العناصر الحاملة للسمات المخركة للعمليات الاشتقاقية وفي إطار الأسئلة التي طرحناها في بداية هذه المقدمة عن ماهية التصميم الأمثل للغة وعن خصائصه، نعترض أن تصميم الجملة الأمثل هو الذي يستجيب لشروط القرونية. وعليه، فإن المقبولات

¹¹ يسم هذا النقل، بالطبع، اللغات التي تنقل القاعل إلى مخصص الرمز قبل التهجئة، كما في

الإعبرية

¹² انظر الفصل الأول.

الوظيفية الكلية هي للقولاب المؤولة وجهيا، وعدد رسها خصائص الانشاء الدلالي للروس
أساسا لا الاعتبار الداخلية للحوسبة، أو علائق الخبر (scope).

ونخصص الفصل الثالث لدراسة موقع الفعل في الجملة الفعلية في اللغة العربية. وسين
سما للعاسي المهري (1987، 1993) أن الفعل في الرتبة ف فا (مفع) يحتل موقع الصرفة لا
المصدري كما في اللغات الجرمانية. وسقدم جملة من الأدلة التي تبرهن على أن الفعل في الجمل
حسية والاستهامة لا يصعد إلى المصدري، لكنه يصعد إلى هذا الموقع في بية الأمر ويرجع
مرة فعل الأمر بالصعود إلى المصدري إلى تدرجه بتركيب دي خصائص تميزه عن الفعل الماضي
والمستارع من الناحية الصرفية والنحوية. ويبين في هذا الفصل كذلك أن الإعراب لا يجب
أي دور في توزيع ونقل الفعل، خلافا لما يحصل للاسم. وسقدم مجموعة من البراهين التي توحي
أن ما يسمى إعرابا فعليا هو إسقاط للوجه، كما يقترح ذلك العاسي المهري (1990، 1993)،
وخللاصا لما هو شائع في الأدبيات النحوية العربية القديمة والحديثة، سبين أن الفعل الماضي
ولأمر موسوم أيضا بالوجه (أو "إعراب")، وسوضح كيف أن السبب في عدم ظهور
الوجه على الماضي صرفه صوابي لا تركيبي.

ونخصص في الفصل الرابع موقع الفاعل وخصائص هذا الموقع في الرتبة ف فا (مفع)
(=فعل فاعل مفعول) والرتبة ف فا ب (مفع). ونبا لأفتراح العاسي المهري (1987)، سقدم
مجموعة من الأدلة النظرية والنحوية التي تدعم الافتراض الفاعلي بأن الفاعل لا ينتقل من موقع
سابق للفعل، وبأن الفاعل في الرتبة ف فا ب (مفع) يملك خصائص الموضع. وسفترح وسيط
إعرابيا سميته وسيط الرفع. ويصط هذا الوسيط رتبة الفاعل السطحية في العربية وفي اللغات
التي تشاركها نفس الخصائص في الرتبة والمنطق، مثل اللغات الصلابة. ومعرض في إطار هذا
الوسيط أن عدم امتلاك العربية للرتبة ف فا ب (مفع) يرجع إلى أن إعراب الرفع فيها يحل
برسطة العملية طاق على مسافة بعيدة لا بالنقل، كما يحصل في اللغة الإنجليزية مثلا التي تحدث
الرتبة ف فا ب (مفع). وسدفع في هذا الفصل كذلك عن مفهوم الفاعلية الموزعة التي تعني أن
خصائص الفاعل موزعة بين مجموعة من المراتب النحوية، ولا يمكن استخلاص هذه الخصائص
من موقع واحد وسدعم في نهاية الفصل تحليل الدمج المقترح في العاسي المهري (1990
و1993)، لمعالجة بنات الفاعل الفارغ.

ويشبي الفصل الخامس على التحليل الذي نجده في العاسي المهري (1987 و1993)،
والذي يقوم على أن بية المركب النحوي موزعة نسبة الجملة في كثير من الخصائص التركيبية.
وفي إطار فكرة التوازي هذه، سلفح أولا عن أن تصميم بية المركب النحوي ينصص للمعنى
الفيود التي يجمعها تصميم الجملة، وسدفع ثانيا عن أن إعراب البحر يلعب دورا هاما في
عديد ربة مكونات المركب النحوي في الإصافة، مثلما يلعب الرفع دورا هاما في تحديد لرسه
في الجملة الفعلية. وفي هذا السياق، وعلى سؤال وسيط الرفع، مقترح وسيطاً سميته وسيط
البحر. ويوضح هذا الوسط الفرق بين الإصافة المحضة والإصافة الحرة. فعندما يتحقق البحر
بالنقل، نقل المصاف إليه إلى مخصص النحل، فابا يحصل على الإصافة المحضة؛ وعندما يتحقق
البحر بواسطة الحرف، فابا نحصل على الإصافة الحرة.

وإلى جانب الخصائص الإعرابية لامية الإضافة، سماع بعض الخصائص الإحائية المتبعة بالتعريف والتكريم، وموضح كيف أن اشتقاق هذه الخصائص يتم داخل بنية شجرية أدوية ومحسية وسين تبعاً للمعاني المعهري (1998) أن الإضافة المحبة لا تقتضي بالضرورة بولاً في التسميات الإحائية، كما نرغم ذلك كثير من التحليل.

ويسعدني في الأخير أن أقدم بامتنان لكثير وشكري الصادق لأسادي أخليل ألكور. عبد القادر المعالي المعهري لتعلمه بالإشراف على هذا البحث الذي تابعه بالفراغ والنمو والاقتراح والمباينة، وتعلمه كذلك بشرة من سلسلة المعرفة اللسانية التي يشرّف عليها.

وأقدم إلى أسادي أخليل ألكور أذكري السعوروشي شكري وتقدير أحتاني. لنا أهدته من من لطائف لغوية وأفكار نقدية في اللسانيات وفي غيرها، ونصحه ونسجعه المستعمر.

وأشكر لأصدقائي الأصناف الأفاضل محمد غاليوم وأحمد عفاز وحسن السورعلي ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتصويراتهم لجوانب عديدة من هذا العمل.

وأوجه بشكري العميق والخاص إلى أصدقائي محمد بنول ومحمد الحصري ومحمد هـ. لأشياء عديدة جعلتني أعرف منهم جزءاً مني وأكتشف أسئلة جديدة وأطرح أخرى عديدة. أشكر في الأجزاء العلمية والحياتية التي جمعتها وأشكر كذلك صديقي عبد هـ. جمعة لما أمدني به من كتب ومقالات واقتراحات والمناقش الثمر الذي كان ومداراً جمعت، كما أشكر صديقي ورميلي محمد صابر لمساعدته المبررة والمادية، سواء بالتشجيع والتحفيز أو بالكتب والمقالات وتبديل ما صعب علي في كثير من الأحيان.

ويسعدني كثيراً أن أشهد بروح الصداقة والتعاون العلمي مع كثير من الأصدقاء والمرملاء سواء في إطار لقاءات خاصة أو في إطار الندوات وحلقات النقاش التي كانت ومارت تنظيمها جمعية اللسانيات بالمغرب، أعز من هؤلاء ساد الرامي ومحمد الوادي ومحمد القادر كسكاي وعبد المظفر شوطاً وأحمد بريسون وعبد الرزاق السوراني وعبد الله الأسهب مصطفى حسون.

لأشك أن هناك أناساً آخرين يستحقون الشكر، وهم عديرون وفصائلهم عديدة، والسبب جميعاً أقدم عبارات فائق الاحترام والتقدير، وأخصي منهم والدي وصديقي، ومحمد الله، والدي وإخواني وأخي أولاد عائلي، وأصدقائي مصطفى صبيان ومحمد شواوش وعبد المظفر المرحلي وحسن عبد الله ومحمد عازب وحسن بومهرار والصباحي.

ولا يغوتني في النهاية أن أشكر المنظمة المؤسسية NUFFIC على المنحة الدراسية التي حوتها لي لإقامة بجامعة أمستردام في السنة الجامعية 1994-1995. وأعظم هذه الفرصة لأشكر الأستاذ بيتر موسكن لما قدمه لي من مساعدة مادية وعلمية. كما أشكر الأستاذ هانس بيتر ونون هو كسندر، رحمه الله، على مساعدته المادية وأموال العلمي أحملي الذي وفاد لي دعم اللسانيات بجامعة نين. كما أشكر المنظمة الألمانية DAAD على المنحة الدراسية التي

استعدت منها للإقامة بجامعة بوسندام بألمانيا أثناء للوسم الجامعي 1996-1997. وبهذه المناسبة، أشكر الأستاذ حميرت عزيزلو وجميع الباحثين والعلماني بقسم اللسانيات بجامعة بوسندام وروح السعوان العلمي والإنساني الذي دعمت به مدة إقامتي بينهم. وأشكر كذلك شعبة اللغة العربية وأدائها بالصعوبة، التي مكنتني من التصريح بالاستفادة من المنح الدراسية المذكورة.

الفصل الأول

لبي تحديد السمات الإعرابية ووظيفتها التركيبية

ستمحصر في هذا الفصل الأبعاد النظرية والتحريبية للمقاربة الصرف تركيبية لإعراب المنطقة بتسوية العمليات الاشتقاقية وتحريك الحروف بشكل عام. ويدافع في هذا الإطار عن الافتراضين التاليين.

- 1، أ. الإعراب سمعة صرف-تركيبية تزول في الصورة الصوتية لا في الصورة النطقية.
- ب. وظيفة الإعراب تسوية العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، لا معانة الأدوار الدلالية.

وبناء على هذين الافتراضين، ستقارن المقاربة الصرف تركيبية المتمثلة في مبدأ المصفاة الإعرابية بالمقاربة النحوية المتمثلة في قيد المنظورية الذي يربط الإعراب ببنية الموضوعات. وسنبين أن الإعراب، من الناحية التصورية مستقل عن التأويل النحوي في الصورة النطقية، وسنبين كذلك أن كثيرا من حالات الإعراب الدلالي، مثل العصب لتوجد في تراكيب السجع، يمكن إعادة صيغتها في إطار الإعراب النحوي.

الافتراض الوارد في (أب) شائع في الأعمال التوليدية وفي البرامج الأدوية، في حين أن الافتراض الوارد في (1أ) ليس كذلك. وبناء على هذا الافتراض، سنبين أن السمات الإعرابية سمات مؤولة، عكس ما هو شائع في البرنامج الأدوي. وسنبين من خلال الافتراض الثاني أن السمات الإعرابية، من حيث كونها سمات صرفية، لا تربطها علاقة مباشرة بالدلالة، وسنوضح كذلك أن دور هذه السمات ينحصر في رصد توزيع المركبات الحدية وتسوية مواقعها التركيبية وفصل التقييم بهذا، تقدم نظرية الإعراب المنحد التي تعد السمات الإعرابية أحد عناصرها

1 نظرية الإعراب المنحد

لم يحسب الإعراب إمكانية بارزة في بنية النمو التوليدي التحويلي إلا في نظرية المادى والنمات. هذا أصبح الإعراب قاليا مرعيا مستقلا ضمن قوالب النحو التي تفرعها نظرية المعاملية والربط المقترحة في شومسكي (1981). وقد خلّدت مهمة القالب الإعرابي في توزيع المركبات الحدية.

ويرجع شومسكي (1981) مفهوم الإعراب الذي يسته نظرية للبادئ والوسائط في روهري وهرينو (1980) Rouveret and Vergnaud، وهو مفهوم يسي على اعتراض أن الإعراب منه صفة مجمدة تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أسبقها الصرفة تحقق هذه الصفة في صورة صفة بارزة تلتحق بآخر الكلمة، كما هو حال اللغة العربية في (2أ)، أو لا تحققها، كما هو الحال في العربية للعربية في (2ب):

(2) أ. يحب خالدٌ هنداً

ب. محمدٌ تيسعي البيان

أحمدٌ يحب الموز

فصرح أن الإعراب لا يظهر على الفاعل حمد وعلى المفعول البيان في العربية، كما يظهر على مظهرهما خالدٌ وهندٌ في العربية، فإن نظرية الإعراب تقترض أن الفاعل والمفعول في العربية كذلك يعملان إعراب الرفع والنصب، وهذا الإعراب مجرد فجميع الأساق الصرفة، سواء أحقق الإعراب أم لم تحققه، تلك الإعراب مجرد. وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستغنية عن التحقق الصوري مما يحدد إعراب المكون ليس الصورة الصرفة الإعرابية التي يعملها ولكن موقعه التركيبي، كما في نظرية المبادئ والوسائط، أو السمة المحمية المجردة التي تسب إليه في التعداد (Numeration)، كما في البرنامج الأدوني وتعدد في العقرة الفرعية المولية طبيعة السمات الإعرابية للمعجمية.

1.1 السمات الإعرابية

لقد أصبحت السمات في البرنامج الأدوني تحتل مكاناً هاماً في سبة النحو وفي العمليات التركيبية. فهذا البرنامج يستند إلى اقتراح مفاده أن النحو الكلي يقدم شيئاً: مجموعة (sci) من السمات (أو الحفائف المعربة) والعمليات التي تنطبق على هذه السمات لتوليد العبارات النحوية¹ فهذه النحو أو النسخ الحاسوبية هي تحويل السمات النحوية إلى عبارات نحوية وأحر هذه السمات في المعجم في مداخل محمية وتدخل السمات الإعرابية ضمن السمات الضرورية (features formal) للمحصلة للمدخل للمعجم. وتنقسم السمات الإعرابية إلى قسمين: سمات اسمية وسمات فعلية، نعددتها فيما يلي.

1.1.1 السمات الإعرابية الاسمية

تتميز السمات الإعرابية الاسمية بكونها سمات اختيارية غير ملزمة للاسم، منها من السطحي² ولذلك لا تحتاج إلى إدراجها بوصفها سمة مرادية في المدخل للمعجم للاسم، لأن الاسم يملكها بحكم اسمائه إلى مقوله الاسم، كما تنبأ بذلك مبادئ النحو، ومنها مدناً الصفة الإعرابية. ولا شيء في المعجم يقول لنا إنه يجب أن يكون الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوراً.

¹ انظر شومسكي (1998).

² انظر شومسكي (1993).

هذه السمات تحددها مبادئ النحو بشكل مستقل لذلك، فإن السمات الإعرابية تنسب إلى الاسم عند انتقائه ودخوله التعداد فالإعراب ضروري للاستمارة بموجب مبادئ النحو، وتكسر اختيارية الإعراب فقط في أن الاسم يأخذ بشكل انعطافي إحدى السمات الإعرابية في التعداد ونفس مبادئ النحو أثناء الخوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية بتحديد ما إذا كانت هذه سمة رفعاً أو نصباً أو إعراباً آخر.³

2.1.1 السمات الإعرابية الفعلية

تميز السمات الإعرابية الفعلية بكونها سمات ضرورية ملزمة، وذلك بخلاف السمات الإعرابية الاسمية فالعمل كـتـب، مثلاً، يملك في المعجم السمة الفردية الملزمة [+نصب]، أي أنه يملك القدرة على إسناد إعراب النصب، في حين أن الفعل جاء يملك السمة [-نصب] ويجب تخصيص مدخل الفعل المعجمي هذه السمات لأنه لا يمكن اشتقاقها من مبادئ نحوية مستقلة، كما نحصل ذلك بالنسبة للاسم وهذا السبب تختلف السمات الضرورية الإعرابية الملزمة عن السمات الانتقائية التي تحددها الخصائص الدلالية بحكم الطابع الدلالي هذه السمات، فإنها تشتق من مبادئ النحو الكلي المستقلة والوضوغة على البنية المنطقية أو البنية التصورية. وهذا الفرق يجمع الانتقاء الإعرابي بخلاف عن الانتقاء الدلالي/النحوي.⁴

2. التأويلية

تشارك السمات الإعرابية الاسمية والفعلية في خاصية مشتركة وهي أنها تملك السمة [-موزون] التي تعني أن الإعراب لا يساهم في التأويل في الصورة المنطقية، ولهذا يجب أن يهدف استقاض الاشتقاق ويذهب شومسكي (1996) إلى أن الإعراب لا يوزن في أي مستوى من مستويين الوجهين، سواء أكان ذلك في وجهة المعنى أم وجهة الصوت. وهذا، عندما يمحى الإعراب فإنه يُسحق ويُحذف (erased and deleted)، بمعنى أنه بمجرد محضه فإن الحوسبة أو العمليات التركيبية الاشتقاقية لا يمكن أن تلمح مرة أخرى أما السمات الموزونة، مثل السمة المنقولة [اسم] أو سمة أخذ الوظيفية، فإنها تكون مطروعة (accessible) أثناء الخوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، سواء أخصصت أم لم تخصص، وفي حالة محضها فإنها تُسحق ولا تُحذف لأنها تعد سمة منطوية (visible) في الصورة المنطقية. نسأل افتراضاً الوارد في (3) (لماخودين ص مارتين (1996: 30) Martin) والمقالين الولدري في (4):

³ هناك حالات يمكن أن يكون فيها الإعراب سمة ملزمة المدخل المعجمي، مثل انضوغة التي هي ملزمة سمة الرفع.

⁴ رغم هذا الفرق الذي يميزه هنا بين السمات الانتقائية الإعرابية والسمات الانتقائية الدلالية، فإن شومسكي يشير إلى أن بعض السمات الإعرابية لها انعكاس دلالي، مثل النصب الذي يرتبط بالتحديد التي يعلها شومسكي معهما دلاليًا.

(3) John believes [Kim_i to seem [t_i to be [t_i intelligent]]]

دكي كان [منصرف] يبدو كيم يعتقد جون
'يظن جون أن كيم يبدو ذكياً'

ب. *Kim_i is believed [t_i is intelligent]

دكي كان [منصرف] اعتُقد كيم
'حرفياً ظن كيم يكون ذكياً'

4. أ. إن ريدا ظنته ذكياً

ب. *إن ريدا ظنت ذكياً

والتركيب اخدي Kim انتقل في (3) من مختصر السمة المدمجة إلى مختصر زمن من الرابطة غير المنصرف to be لمختصر سمة اخذ استجابة لبدا الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)، ثم بعد المختصر نفس السمة في مختصر زمن الفعل seem غير المنصرف. فمرى هنا أن سمة اخذ دعم مختصها في المرحلة الاشتقاقية الأولى، فإنها حصلت لعملية فحص ثنية، فلم تحذف بحكم أنها سمة مؤولة ومظورة في الصورة المطلقة. أما في (3ب)، فلو Kim لا يمكنه أن ينتقل من مختصر الزمن المنصرف في الجملة المدمجة، حيث فحص إعراب الرفع، إلى مختصر زمن الجملة المدمجة لمختصر نفس الإعراب، لأن هذا الإعراب أشقى وحذف في الخطوة الاشتقاقية الأولى، ولذلك لم يعد مبلوفا للحوسبة مرة أخرى. ولنفس السبب تعد الجملة (4ب) لاحقة لأن ريدا فحص إعراب النصب في مجال الفعل ظن، فلم يعد ممكناً بعد حذف هذه السمة أن ينتقل إلى مجال المصدر لمختصر سمة النصب مرة أخرى فهذه الخطوات تؤكد التصميم الذي يمنع النقل من موقع إعرابي.⁶

إن إسناد خاصية عدم التأويل إلى الإعراب تجعل وضعه داخل النحو غير ملائم، فعدم التأويل يعني أن الإعراب غير مبرر بواسطة قيود الخرج العارضة التي تفرضها أسبق الإبحار الطارحية في مستوى وجهة الصوت أو المعنى، ولذلك فإنه لا يستجيب خصائص التصميم الأمثل (language design)، كما نجدها في شومسكي (1995، 1998)⁷ وهذا يدل على أن وجود الإعراب في النحو مبرر فقط بمجمع نظرية داخلية تتعلّق في كونه يقدم سبب صرف شرع بعض عمليات النقل لكي لا يُعزى مبدأ الملاد الأخير (Last Resort)⁸ داخل الأمثل.

⁶ يشترط هذا لبدا أن تكون المحل موافق (انظر شومسكي 1981 و1986).

⁷ مرصد هذا التصميم، انشئت من نظرية السمات ونظرية المختصر، بعض حالات تصارع الإعراب التي منعها في الفصل الثالث.

⁸ انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

⁹ بصريح شومسكي (1995: 280) هذا لبدا كالآتي:

تقوم الفعل من (سمة) بصيد من إلى أهداف ق فقط إذا دخلت من

في علاقة فحص مع عرّاف فرعي له ق

وبصورة غير مُفسّرة، يعني هذا مبدأ الاقتصادي أن الفعل لا يمكن أن يتم إلا لفحص سمة حرة فيه معينة. وهذا يعني بالطبع أن النقل ليس حراً

إذن، هو أن يستعني عن الإعراب. غير أن هذه النتيجة النظرية الخارجية بصطلم يجمع نظرية داخلية وتحريره قوية تستدعي وجود الإعراب. فالتفعل في البرنامج الأدبي يعتمد أساساً على السمات الصرفية باعتبارها قوة محركة، والإعراب أهم هذه السمات. لذلك فإن الإعراب من الناحية النظرية يقدم دعماً قوياً للتصور الاقتصادي الذي أصبح يهيمن عليه النحو والذي يقوم على أن العمليات ينبغي أن تكون مبررة صرفياً.

ويخصص البرنامج الأدبي تفاقضا واضحاً من جهة، يعترض أن الإعراب غير مؤثر في مستوى وجهتي الصوت واللحن؛ ومن جهة أخرى، يقدم شومسكي (1992/1995: 170-171) افتراضاً عاماً مفاده أنه: "القيود على التمثيلات - قيود نظرية الربط والصرفية الإعراب والنظرية الضرورية، إلخ - تنطبق فقط في الوجهية ومبررة بواسطة حصائص الوجهية، ويمكن فهمها بكونها صيغاً للتأويل بواسطة أنساق الإبحار".⁹ وللتفريق من هذه المساقض ووفقاً للافتراض العام الذي يتجسم مع مفهوم التصميم الأمثل،¹⁰ تعدّ الإعراب سمة مؤولة، ويتم هذا التأويل في مستوى الصورة الصوتية، ويختص تأويل السمات الإعرابية في هذا المستوى إلى ما يسميه بيكر (1988) Baker مبدأ معالجة الصورة الصوتية (Principle of PF Identification) الذي تقدمه كالآتي:

3، كل علاقة قرّن إعرابي (Case-indexing relation) في البنية السطحية يجب أن تؤول بواسطة فراحد الصورة الصوتية.

يمكن الاستغناء عن الجزء الخاص بالبنية السطحية في (3) والاقصاء فقط، في إطار أدبي، على افتراض أن كل علاقة تطابق إعرابي يجب أن يكون لها تأثير في الصورة الصوتية.¹⁰ وبموجب المبدأ (3)، فإن السمات الإعرابية مؤولة ولها تأثير في المخرج. ويمكن أن يتحقق هذا التأثير صرفياً في صورة لاصقة إعرابية صرفية في لغات الإعراب الصرفي، أو في صورة تطابق (agreement) أو في صورة حرف،¹¹ أو قد يأخذ صورة صرفية أخرى. وينعكس هذا التأثير الصرفي لسمات الإعرابية على البنية التركيبية في الصورة الصوتية فتقوم الأشكال الصرفية الإعرابية في هذا المستوى بمعالجة الموضوعات (arguments). فهي الصورة الصوتية بجملة متعلّقة (6)، لا يوجد سبيل لربط الموضوع المتقدم بالفعل إلا بواسطة إعراب النص الذي يظهر صرفياً على الاسم للتقدم:

6، الكتاب قرأت هذا

⁹ يُعتمد في شومسكي (1999) تمسوراً أكثر دقة للسمات غير المؤولة. فهذه السمات لا تعمد تقاسم (imperfections) بأعمال النحو إلا بشكل ظاهري، فيمكن أن تُعتمد جزءاً من حل أمثل خصائص الصيغ الأدبي بالمرور إلى الدور الذي تلعبه في عملية النقل التي تملكها اللغات. وعلاوة على ذلك، فقد صادف في صحيفة البرنامج الأدبي المقترحة في (1992 و 1995)، فقد أصبح من عامية العمل بملف مسجلاً خارجياً معقولاً يمتثل في أن السياسات التي تملك هذه الخاصية تتميز بأنماط مختلفة من التأويل الدلالي والمعالجة (processing) الحاسوبية.

¹⁰ انطبق هنا مرادف للعلية Agree التي تعرض في شومسكي (1998) عملية الفحص.

¹¹ انظر علاقة الإعراب بالخطاب وبالحرف في الفصلين الرابع والخامس.

ويختلف هذا الربط الإعرابي عن الربط النحوي الذي يتم في الصورة المنطقية. فالأول يعبر فقط عن العلاقة السببية بين الموضوع والخموص، في حين أن الثاني يحدد لفصوص الدلالي هذه العلاقة. بمعنى آخر، فإن التأويل الإعرابي في (6) يقول إن الكتاب موضوع مربوط ببيوتها بالفعل، أما التأويل النحوي فيقول إن هذا الموضوع يسد إليه الخمول المرتبط به دور الخمول

ويتنكس كذلك التأثير النحوي للسمات الإعرابية على حرية رتبة المكونات في الصورة النحوية. فلاحظ أن اللغات مثل العربية، التي تملك حركاً عابداً لتعبر عن السمات الإعرابية الخمسة، تملك رتبة مكوناتها حرية أكبر. فالسمات الإعرابية المنخفضة في صورته نحو حتى صرفية تملك رتبة المكونات حرية أكبر مما تملك في الإنجليزية التي تملك حركاً عابداً ضعيفاً جداً يسبب عن السمات الإعرابية. تشكل التأويل النحوي للسمات الإعرابية المفردة يؤثر في الإعراب.

بملاحظة على نظرية الإعراب المفردة، كما نجدها في نظرية المبادئ والوسائط أو في البرنامج الأدبي، أنها تبني على أن الإعراب غير مؤثر ولا تأثير له في الإعراب، وبدلاً من ذلك توحد نظرياً اللغات التي تملك الإعراب النحوي واللغات التي لا تملكه، ومن ثمة، فإنها تعبر عن تفسير الوقائع النحوية التي تفسر أن مكونات الجملة في الصورة الصوتية في لغات الإعراب النحوي أكثر حرية من مكونات الجملة في اللغات التي لا تملك هذا الإعراب. التفسير في إعراب المفردة تأويلية الإعراب بكم في أن اللغات الطبيعية موحدة في الإعراب المفردة فقط في الخوسبة من التعداد إلى نقطة النهاية، لكنها تختلف في التأويل النحوي هذا الإعراب في الصورة الصوتية وتختلف في التأثير الذي تحدثه الصور النحوية للإعراب في البنية التركيبية. وسنرى في الفصل الرابع كيف أن الصورة النحوية التي يتحقق بها إعراب الرفع، صورة التصاق العي أو التصاق المقعر، تؤثر في رتبة هذه المكونات وفي التأويل التركيبي هذه المكونات في الصورة الصوتية. وسنرى في الفصل الخامس كذلك كيف أن اختلاف الشكل النحوي الذي يتحقق به إعراب الجر في الإصاغة تنتج عنه بنيات تركيبية مختلفة

3. فحص السمات الإعرابية

تقوم نظرية الإعراب في نظرية المبادئ والوسائط المقدمة في شومسكي (1981) على مفهوم إعراب (Case assignment). ويعني هذا المفهوم أن المواقع التركيبية هي التي تحدد السمات الإعرابية، وبموجب حلول الأسماء في هذه المواقع يسد إليها الإعراب. وبناء على هذا، تمير نظرية الإعراب بين نوعين من الإعراب: إعراب بنحوي (structural Case) وإعراب ملازم (inherent) أو دلالي. وللتعبير بالإعراب البيوي الإعراب الذي يسد داخل علاقته شجرية يحددها مفهوم العمل الذي يبنى على مفهوم التحكم النحوي.¹² ويحدد شومسكي أنواع الإعراب البيوي وعواملها كالآتي¹³

¹² انظر تعريف هذه المفاهيم في شومسكي (1981) والعاسي المعري (1990).

¹³ لقد سبق شومسكي (1980) أن اقترح أن عامل الرفع هو الزمن وقد سبق هذا الاقتراح لاحقاً كثير من اللسانيين في إطار اقتراح تفكيك الصورة (انظر العاسي المعري (1990) على إحصاء). وهذا الاقتراح هو الذي سيعم في البرنامج الأدبي.

- (6) أ المفعول وعامله النطائيق
ب المفعول وعامله المفعول
ج نطائيق (oblique)، وعامله المفعول
د المفعول (genitive)، ويسند في المساق البيوي التالي
[سر] [سر] [سر]

تتميز النطائيق في الإعراب في (6) بأنها تتركب في السمة للمفعول [سر]، التي تعد
سمة مفعول في حرف يثلث المسمى [سر]، وتعمل بملك المسمى [سر]، [سر]، [سر].¹⁴

يسند الإعراب الملائم إلى التركيب الاسمي بناء على العلاقة الدلالية التي تربط هذا
تركيب بالعامل الذي يعمل به وقد قدم شومسكي (1986) (194) تعريف الإعراب الملائم
عنه ما يسمى بفيد الأحادية (uniformity condition) على النحو التالي:

7، قيد الأحادية

إذا كانت أ واسما للإعراب الملائم، فإن أ تسم إعرابيا م من إذا وفقط إذا
كانت أ تسم محورا السلسلة التي يرأسها م من

وإعراب الملائم يقوم أساسا على العلاقة المحورية بين التواسم والموسوم وبشرط دائما وجود
هذه العلاقة، كما أنه يسند في البنية العميقة، أما الإعراب البيوي، فمستقل عن هذه العلاقة
ويسند في البنية السطحية.¹⁵

وتتميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدري من مثيلها في نظرية المبادئ والوسائل
بخاصيتين: الاستملاء عن مفهوم الأساد الإعرابي وتعرينه بمفهوم المخصص الإعرابي
(checking Case)، والاستملاء كليا عن مفهوم المعلن في أي علاقة إعرابية. والانتقال من
مفهوم الأساد إلى مفهوم المخصص ليس انتقالا اصطلاحيا، بل هو انتقال تصوري يتمثل في
أن الاسماء تعد تدخل التركيب حالية من الإعراب الذي يسند إليها في الموقع التركيبي الذي
يقصيه العامل، بل أصبحت تُنتقى من التعداد حاملة لإعرابها وبمخصص هذا الإعراب في الموقع
التركيبي الملائم وفقا لمبادئ النحو

فقد أدى الاستملاء عن المعلن في التواسم الإعرابي إلى اعتبار الإعراب البيوي مسوعا
برسمة العلاقة الشجرية نطائيق مخصص-رأس (Spec-head agreement).¹⁶ ويسمى أن تحقق

¹⁴ وسنادي شكل اسمه النطائيق، افترج شومسكي (1981) أنه تخصص اسمه بحدوده هي الصيغة
(مفعول) [سر] [سر] [سر]، وبما أن الصيغة ذات طبيعة فعلية في تحليل شومسكي، وإنما تمنح
النطائيق القدرة على إسناد الإعراب، مثل المعلن.

¹⁵ عنه شومسكي (1986) بعض اقتراحاته الإعرابية الواردة في (6) باقتراح أن إعراب المجر
الذي يسند الاسم والصيغة في المبدأ الوارد في (6) والإعراب الذي يسند الحرف في (6) هما
من قبل الإعراب الملائم. انظر القاسم القهوي (1990) في استدلاله على أن إعراب المجر إعراب
بيوي.

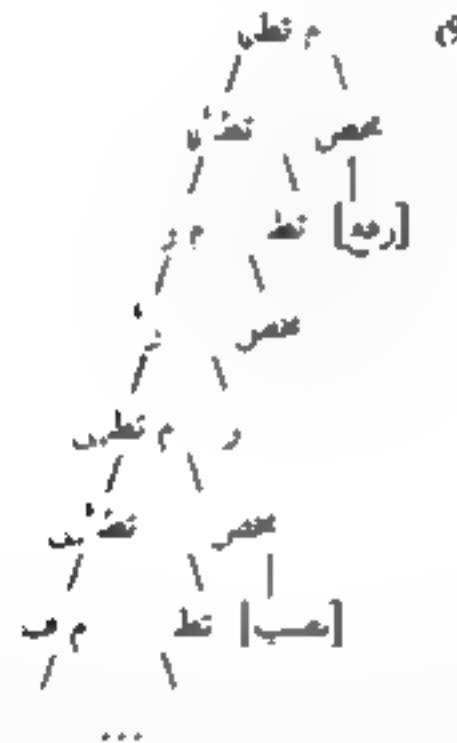
¹⁶ عنه كاتب نظرية الإعراب المتسعة في نظرية استبداد والوسائل غير في موقع من الإعراب
البيوي. إعراب يسند بموسم العلاقة الشجرية نطائيق مخصص-رأس، وإعراب يسند بواسطة عمل
الرأس في فصله. الإعراب الأول هو إعراب المفعول الذي يسند إلى المعلن البيوي، والثاني هو
إعراب المفعول الذي يسند إلى المفعول.

هذه العلاقة بشكل موحد في جميع اللغات في الصورة المنطقية. والمركبات احدى التي تعبر
مستوى الصورة المنطقية بصفة إعرابية غير متوسطة تعد موضوعا مركوبا سيء التكوين، ربح
عن ذلك سقوط الاشتقاق.

وتخصص لائحة الإعراب السوري الخاصة بالأنساب الصربية ورفع نصب المقبرحة في شومسكي (1992) وشومسكي ولاسيك (1993) إعراب الرفع والنصب والإعراب الفصاح (Null Case) الذي يأخذ الصمير الفاعل صم الكبير PRO الذي ورد في أبيه المراقبة وتورع بقولات التي يحصى المركبات الحديثة فيها هذه الإعرابات كالأب.

٨. أ. الزمن المنصرف بمحضر إعراب الرفع.
ب. الفعل بمحضر إعراب النصب.
ج. الزمن غير المنصرف بمحضر الإعراب الفاعل.

وتعد نظرية الإعراب في البرنامج الأدبي في صحته المقترحة في شومسكي (1992) نظرية قائمة على التصانق (Agr-based Theory)، أي أن المقولات الواردة في (8) تعكس إعرابها بواسطة مقولة التكافؤ في بنية محددة مماثلة للبية (9):

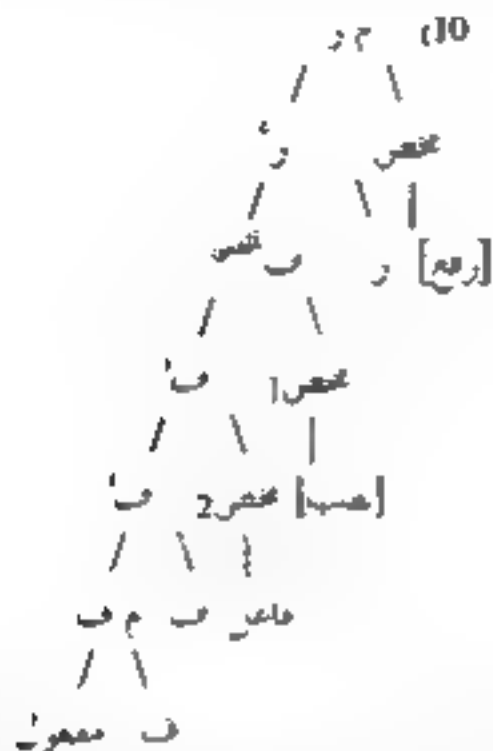


يخصص المركب الخدي العاقل إعراب الرفع في تخصص تطابق الفاعل (م تطلى) بعد أن يخصص
المفعول إلى رأس تطابق الفاعل، ويخصص المركب الخدي للمفعول إعراب النصب في تخصص
تصديق المفعول (م تطلى) بعد أن يخصص الفعل إلى رأس تطابق للمفعول. ويخصص الصمغ المارع
إعراب المارع في تخصص تطابق الفاعل كذلك بعد صعود الرمن عن المتصرف إلى رأس
هذا التطابق. وقد بيت مجموعة من الأمثلة أن إعراب الجمر في المركبات الخدية يُخصص كذلك
في تخصص التطابق الذي يخصص الخد إلى رأسه¹⁷

¹⁷ انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

1.3 نظرية تعدد التخصصات

12



تتخصص البنية (10) إسقاطية للفعل: فعل محمض يقع في أسفل البنية وينتمي إلى انقولات
اخوهرية، وفعل ضعيف يحمل الفعل المحمض وينتمي إلى طبقة الانقولات الوظيفية ويمثل رأس
بنات التعدية.¹⁹ ينتهي الفعل المحمض المفعول، في حين ينتهي الفعل الضعيف الفاعل. وفي حال
صعود المفعول في التركيب الظاهر، فإنه ينتقل إلى محضر 1 فوق الفاعل ويكون التسلسلة
(مفع، ث) وينتج يصبح في حال محض الفعل للمحمض الذي يصعد للإلتحاق بالفعل الضعيف
وهذا يمكن أن يصح المفعول إعراب النصب ويدمج الفاعل من انتقال للمفعول في محضر 2
بواسطة القاعدة ضم (Merge)، ولا يمكنه في هذا الموقع أن يافس للمفعول في محضر منه
النصب، لأنه لا يرأس سلسلة غير عشة (nontrivial chain)، وبذلك فإنه لا ينتمي إلى محال
محض الفعل الضعيف. وعليه، فإن الفاعل يصعد إلى محضر الرمن لمحض إعراب الرفع. وفي

١٨ نوعيا للاعتصار، سيقط في غضون هذا البحث إقطاع القمل اختفي في التمثيلات التركيبية،
و. ب. درجه في لينة الشجرة إلا عندما يكون وادعا في التحليل.

19 الإمبراض للمعدن هو أن الأفعال اللازمة لا تملأ إصفاً للفعل الخفيف، لكن انظر بعض
لاشاعات الولادة في شومسكي (1998).

حالة عدم صعود الفعل والفاعل في التركيب الظاهر، فإن سمات الفاعل الضرورية تصعد في التركيب الخفي وتلتحق بالرمز لفحص سمته الفرع، وبعدها تصعد سمات المفعول الضرورية لسحب بالرمز كذلك في التركيب الخفي لفحص سمته النصب بعد صعود الراس المتركب من الفعل المنحصر والمفعول الخفي إلى الرمز. ويُفحص الفرع قبل النصب في التركيب الخفي - على مفهوم القرب (closeness).²⁰

4 من الفحص إلى طابق

يذهب شومسكي (1998) إلى أنه يمكن الاستعانة عن العملية الجذب (Attract) وعمنية فحصر السمات واستخلاصها من العملية التي يسميها طابق (Agree) (أرنا سبعر عنه بالتصديق عندما لا يتبع الأمر بـ (agreement)). وتقوم هذه العملية بمحو السمات غير المؤهلة للمسار (probe) وإعفاء (goal)، الذي يمثلان قطبي العملية. والمسار هو العنصر المتصديق الذي يملك السمات غير المؤهلة، ويسمى أن توافق سماته سمات أهداف المؤهلة ويقوم الإعراب في إطار هذه العملية بدور هام يتمثل في أنه يجعل أهداف شطها (active) ولي أنه بعد العملية طابق عبر موافقة سمات أهداف بسمات المسار وحذف هذا الأخير²¹ وتخصص العملية صابق للشروط التالية.

11، تنطبق العملية طابق بين مسار م وأهداف هـ (د)

أ هـ شريطة تحكم امتلاكها لسمات غير مؤهلة (وأساسها الإعراب في تحصيل شومسكي (1998))

ب، توافق سمات هـ غير المؤهلة سمات هـ، حيث التوافق (matching) هو التماثل (identity)²²

ج. مجال السمة من مواضع لـ م

د هـ محلية (local)، وتعني المحلية "التحكم التكويني الأقرب"²³ (closest c-command)

²⁰ نقدم مفهوم القرب بعد شومسكي (1998: 132) كالآتي:

(أ) بعد ب أقرب إلى أهداف في م إذا كانت ب تحكم تكوينيا في أ.

يعتمد مفهوم القرب تبسيطاً لمفهوم تسلسل البعد (c-command) الموجود في شومسكي (1992) و (1993)، ويستخدم السلحوق مفهوم تسلسل السبيل لتجاوز الجدل الذي سبق لها سبعر في الأدب السببية (Relativized Minimality) (انظر أيضاً 65 في الفصل الثالث) أو قيد الره الأدنى (Minimal Link Condition) (انظر أيضاً 57 من الفصل الثاني).

²¹ يستعمل التوافق هنا معابلاً للمصطلح matching

²² يشير شومسكي (1998) إلى أن التماثل يعني أن يكسود في اختيار السمات لا في القسم التي عملها

²³ يعرف شومسكي (1998: 32) التحكم التكويني الأقرب كالآتي:

بعد مجال السمة م هو مجال التحكم التكويني لـ م، وتعد السمة لـ م موافقة هـ أقرب إلى م إذا هـ توجد داخل مجال م سمة أخرى هـ موافقة م، يوجد هـ في مجال هـ.

ويصنف التشكيل لتقديم في (10) مساري: الرمن والعمل الخفيف، وهذين العاغل والمفعول والسمة التي تحرك عملية التطابق بين العناصر المذكورة هي الإعراب والسمات النطاقية، وفيه محصر سمات الإعرابية في (10) بواسطة النقل، إذا كان العاغل والمفعول مستقلان في التركيب، وإلا، ويتم المحصر الإعرابي بواسطة العملية طابق في حال إمكان الاستغناء عن الفعل وبعد التقدير يحكي للسياق بعد توافق السمات ويلزم عن هذا التحليل أن عملية الجذب التي تقضي نقل السمات ثم بعد واردة، لأنها أصبحت مشتقة من مفهوم التوافق الذي يعني تماثل السمات الخاصة للتطابق أما عملية المحصر، فيمكن إرجاعها في إطار هذه الفاربة إلى حذف المسار وسماته بناء على التوافق مع هدف محلي شيعي، وإلى حذف السمات غير المؤثرة التي تحصر هدف شيعي

يتضح مما سبق أن محصر الإعراب البيوي، بشكل عام، يتم إما بواسطة النقل، في إطار سلسلة غير عتية، وإما بواسطة العملية طابق. وقد واكب هذه العملية (الأعمدة تحول هام في بصرية الإعراب التي أصبحت سمات المسار الإعرابية تلعب الدور اهام فيها) الرفع بالنسبة للرمن المتصرف والنصب بالنسبة للمفعول الخفيف والإعراب العارخ بالنسبة للرمن غير المتصرف). فهذه السمات تقوم بمعاينة المحصر المرفح للنص في الموقع الملائم (العاغل في محصر الرمن والمفعول في محصر العمل الخفيف)، وتقوم كذلك بتحريك الخوسية عن طريق تشييط الموقع اهدف. فهاته الخصائص التي يملكها الإعراب تبرز حاجة النظرية البقوية إليه، واستجابه لأحد الشروط الأدبوية التي يقترحها شومسكي (1998: 27)، كالأتي. "العلاقات التي تدخل النسق الحاسوبي لكمة البشرية، (أ) تعرضها فهد للقرونية، أو (ب) تشج بصورة طبعية عن العملية الحاسوبية". وبنا في الفقرة الثالثة استجابة الإعراب للجزء الأول من هذا الشرط وبنا في هذه الفقرة استجابته للجزء الثاني.

وأي جانب الإعرابات الواردة في (8)، التي تحصر لعملية المحصر في البية المردة المستثنى (10)، نجد إعراب الشجود والإعراب الملائم أو الدلالي، وهما إعرابان لا يملكان وضعاً واضحاً في إطار البرنامج الأدبي. وسنقوم لاحقاً بتفحص هذين الإعرابين.

5. التسويغ الإعرابي

نعم النظرية الإعرابية دوراً هاماً في توزيع المركبات الحديثة، كما أنها تعد آلية لتسوية هذه المركبات لنسقة أو الانتقاء من المعجم وآلية أيضاً لتسوية البية المهرية تركيب²⁴ ودلاحظ أن جميع المواقع الصورية تحتاج إلى الإعراب في التركيب. لنأمل مثلاً السات التالية:

²⁴ بعض الأعمال التي اعتمد بشكل تربط بين بية الخلية للمعجمة والية التركيبية اعتمد أن الإعراب هو الذي يسوع البية الخلية تركب بواسطة مبدأ الإسقاط (انظر مثلاً بركسكي (1982) Pozdnyakova ومام (1985) Mam).

12) أ فتح المفتاح الباب

ب فتح الباب

ج فتح الباب للمفتاح

د فتح الباب بالمفتاح

فندلاحظ من الجملة (12ج) أنها لا تقل وجود الموضوع المحوري للفتح، رغم أنها مهمتها على أنها غير مختلفة عن الجملة (12أ). لكن بالنظر إلى الاختصاصات تصرف تركيبة، فإن الفعل في (12ج) مني لغير الفاعل، وهذا الساء يجعله قاعداً عن إسماد الإعراب، وإعراب الرفع الوحيد الموجود في الجملة يعطيه الموضوع الباب، فتبقى الموضوع للفتح غير مسوع إعراباً، وما سوع إعراباً بواسطة الخرف في (12د) أصبحت الجملة سليمة.²⁴ ورغم أن الإعراب يعب دوراً أساسياً في تسريع المواقع المحورية، فإنه لا توجد علاقة تناظر بين الإعراب والأدور الدلالية. فإذا كان كل دور محوري يحتاج إلى إعراب، فليس كل مركب حدي يحمل إعراباً بعد موضوعاً محورياً فقد برهن العاسي المعري (1990؛ 1993) على أن الإعراب هو الذي يسوع العناصر المبهمة في التركيب، كما نحصل ذلك في الجملتين أسفله:

13) أ إنه من غير المنقول أن تستمر المفاوضات

ب طسته استحب الرجل

فالعصر المبهمة المتصل به في (13) لا مسوع تركيبي له، فهو لا يملك محتوى دلالياً ولا تربطه أي علاقة محورية مع المصدر في الفعل ض. وبما أن المبهمة يحتاج إلى أن يسوع مثل أي عنصر تركيبي، فإن الذي يقوم بهذا الدور هو الإعراب الذي يستد إليه بموجب مبدأ المصفاة الإعرابية، الذي يأخذ التعريف الوارد في (14). وبناء على هذا، فإن العصر المبهمة المتصل في (13) مسوع بإعراب النصب الذي يستد المصدر في الفعل ض.

ويلعب مبدأ المصفاة الإعرابية (Case filter) دوراً هاماً في تسريع وتوزيع المركبات الخدية. ونقدم في الفقرتين الفرعيتين اللواتين تصوري مختلفين لهذا المبدأ، تصور صرفي وتصور محوري، وسندافع عن التصور الأول.

1.5 المصفاة الإعرابية

1.1.5 المقاربة الصرف صوتية

تسمي النظرية الإعرابية على ما يعرف بمبدأ المصفاة الإعرابية التي تأخذ الصيغة الواردة

في (14):

14) المصفاة الإعرابية (شومسكي 1981: 49)

*م من إذا كان م س يملك محتوى صوتياً ولا يحمل الإعراب.

²⁵ وسنرى في حال عدم تحقق الموضوعات المحورية مضمناً في موقع تركيبي، فإن الإعراب يقوم بجمع هذا الموقع، كما برهن على ذلك ردي (1986) في دراسته للمفعول الفاعل في الإيطالية. انظر كذلك في الفصل الثالث من هذا البحث الدور الذي يقوم به الإعراب في تسريع موقع الفاعل.

وتستدل صياغة هذا المبدأ على أنه قيد وظيفي، فهو لا يسمح بتسوية التركيبات الاسمية والحدية معجية في الصورة الصوتية (إلا إذا كانت تحمل إعراباً معيماً).

نعمسي للمقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية نوعين من المقولات التركيبية: لأثر وضع الكسرة بحكم أنهما لا يملكان صورة صوتية، كما في (15) و(16)، تبعاً²⁶

(15) أ. صبت [ر] وبدأ علماً

ب. طلبت وبدأ [ر] وبدأ علماً

(16) أ. حاول الرجل [صم] كتابة الشعر

ب. *حاول الرجل [هند] كتابة الشعر

يستدل فاعل الصفة في (15) إلى مجال فحص العمل في (15ب)، لأن التركيب الرسمي لا يعد مجالاً لفحص صفة الفاعل. ويقوم الأثر باحتلال موقع الاسم المنقول في التركيب الرسمي هو موسوم إعرابياً ويرى الجملة (16) كذلك أن ضم لا يحتاج إلى الإعراب بدليل حطوله في موقع محقق نسبية المدح الذي هو موقع ضم موسوم إعرابياً، ولذلك فإن التركيبات الاسمية ذات المحتوى المعجمي لا تحمل بذلك الموقع، كما يدل على ذلك (16ب)

أول تهديد للمقاربة الصرف صوتية، يحده في شومسكي ولاسيث (1993) الذين يرون أن ضم يحتاج إلى الإعراب. لتأمين الزوج الجملي التالي:

(16) John wants [to be respected PRO]

ضم محترم يكون يريد جون
يريد جون أن يكون محترماً

ب. John wants [PRO to be respected] (16)

في (16ب)، انتقل ضم من موقع المنفصل إلى محقق الرمز عن المتصرف. وفي إطار البرنامج الأدبي، فإن نقل المبروعات (A-movement) يجب أن يخصص لنبدأ الملاد الأخير. ولا احترام هيد، ابتداءً، اقترح شومسكي ولاسيث أن ضم ينتقل لفحص الإعراب المتأخر، وعلافاً ببدا (14)، أصبح من الممكن إعراب المقولات المتأخرة صوتياً، وهذا الاقتراح يصحف بالطبع المصفاة الإعرابية في صيغتها القديمة في (14).

ثاني تهديد للمقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية تقدمه أمثلة يحدها في شومسكي (1986: 95)، حيث تعد الجملة (17) مشتقة من البنية (17ب):

(17) أ. *Who does it seem [t_{who} to be intelligent]?

دكي يكون أثر يبدو ضم-مهم من-ممن
*من إنه يبدو دكياً²⁷

ب. It seems [who to be intelligent]

²⁶ تصرف ث في (15ب) اختصاراً لمقولة الأثر وتستدل الفريسة المعنى لتعمل صيغة من المصدر لتنتقل للدلالة على أنه مربوط لهذا الموقع التركيبي. هذه الجملة لا حاجة بتأويل الضمير المنفصل على الإطلاق.

بعد الجملة (17) لائحة، لأن المركب الاستهامي غير موسوم إعرابياً في البنية السطحية وتعجز لفصاة الإعرابية عن تسمي هذا اللحن، لأنها لا تنطبق على الأثر الذي يربط المركب المتعزل ويوجد في موقع غير موسوم إعرابياً في الجملة المدخلة. ولا يمكن حل المشكل المتروح في (17) بإعراض أن اللحن يخص للمصفاة الإعرابية هو المركب الاستهامي، لأن مصدر امتلاك في الجملة المدخلة غير المنصرفة غير موسوم إعرابياً، كما تمثل ذلك البنية (17ب).

لنستأثر للمشاكل التي تطرحها لفصاة الإعرابية في صياغتها الموجوده في (14)، اقترح سومسكي (1981) ربط لفصاة الإعرابية بالرسم المحوري في إطار ما يعرف بقيد المنظورية (Visibility Condition) ويسمى هذا الاقتراح بالمقاربة المنظورية للمصفاة الإعرابية، وساقطها في الفقرة القرعية التالية.

2.1.5 المقاربة المنظورية

تنسب المقاربة المنظورية على إعادة صياغة مبدأ لفصاة الإعرابية في إطار قيد المنظورية. ومعاد هذا القيد أن الموضوعات يجب أن تكون موسومة إعرابياً لكي تتمكن من أن ترسم محروباً. ويعترض هذا القيد أن الإعراب والأدوار المنظورية حصائص للسلسلة. ونقدم صياغة هذا القيد الذي يسميه (سومسكي 1986) إلى يوسف عون، كالآتي:

(18) بعد التوقيع م منظورا للرسم المحوري داخل سلسلة،

إذا كانت السلسلة تصم موقعا موسوما إعرابياً.

يتضمن قيد المنظورية خاصيتين هامتين بالنسبة للإعراب. تمثل الأولى في أن لفصاة الإعرابية أصبحت قيدا على السلاسل التركيبية، وبذلك أصبحت الفصولات الموضوعات المدروسة والمصفاة كلها تخصم لفصاة الإعرابية. ومن ثمة، يمكن إرجاع غش (17أ) إلى أن السلسلة (when, I) غير منظورة للرسم المحوري، لأنها غير موسومة إعرابياً. وتتمثل الخاصية الثانية في أن مبدأ لفصاة الإعرابية تم بعد قيدا صرفيا على سلامة المركبات المحدية في الصورة الصوتية، بل أصبح مرتبطا بسية الموضوعات باعتباره قيد سلامة على تأويل الموضوعات محروبا في الصورة سطحية. والربط بين الإعراب والأدوار الدلالية، كما هو مقترح في (18)، اعتباطي، فأي إعراب يمكنه أن يحدد أي دور دلالي والمكس صحيح.

يطرح هذا التأويل المحوري لفصاة الإعرابية مجموعة من القضايا النظرية والمعمية. فمن الناحية النظرية، لا شيء يستوجب بالضرورة هذا الربط بين الأدوار الدلالية والإعراب. وإذا قلنا العاشر إلى البرنامج الأدبي، يصبح المشكل أكثر. فالأدوار الدلالية معلومات مؤولة في مستوى الصورة اللغوية، في حين أن الإعراب غير مؤول في هذا المستوى. ولذلك، فإن ربط التأويل المحوري للموضوعات بالإعراب يبدو غير معبر.

المشكك النظري الثاني الذي طرحه صياحه قيد النظرية المقدمة في (18) في إطار البرنامج الأدبي هو أن الإعراب أصبح حجة مستغلة عن الأدوار الدلالية. فلم يعد يمسد لأعراب إلى الإسماء في التركيب، كما أشرنا إلى ذلك، بل أصبح حجة صريحة يأخذها الاسم بناءً تكوين التعادل. والدور الذي تقوم به هذه السمة في التركيب هو أنها تقصر جرتاً ماداً بوحدها غيبه (imperfection) السهل في اللغة، أي ماداً بعض المركبات الحدية لا تظهر في الصورة الصورية في المكان الذي من لفروض أن تكون فيه. ويكمن التفسير الخرتي الذي نعده نظرية الإعراب في أن بعض هذه المركبات يتغفل لمحص الإعراب. وبذلك، فإن الإعراب يساهم في تعزيز المقاربة الاستباقية التي يدافع عنها شومسكي في البرنامج الأدبي. أما ما يفوقه قيد النظرية فهو أن الإسماء يجب أن تأخذ الإعراب لكي تكون محورياً، وهذا الجواب لا يجب عن أي سؤال أدبي

المشكك النظري الثالث والمرتبط بالتالي هو أن قيد النظرية قائم على أن الرسم الإعرابي والرسم المحوري يتم في نفس السلسلة، غير أن البرنامج الأدبي يقوم على التمييز بين الرسم المحوري ومحص الإعراب. فبحكم أن الإعراب حجة صريحة، فإنه يمحس في سلسلة غير عشية، وبحكم أن الأدوار الدلالية ليست سمات، فإنها لا تصد في سلسلة، ولذلك لا تضع بمحس. فالرسم المحوري ومحص الإعراب إعرابان مختلفان ومنفصلان. فهذه الفصا تظهر أن مقربة النظرية للمصفاة الإعرابية المقدمة في إطار قيد النظرية في (18) مقاربة غير ملائمة في إطار البرنامج الأدبي. ونقدم في الفقرة المراجعة التالية مشكلاً تجريبياً تقدمه معطيات الصماتر المهمة أمام قيد النظرية.

1.2.1.5 التهمات

بلا حبط عن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية أنه يطبق في اتجاه واحد فالمركبات الحدية الموسومة محورياً تحتاج بالضرورة إلى الإعراب، لكن المركبات الحدية غير الموسومة محورياً لا تحتاج بالضرورة إلى الإعراب. وبناءً على هذا، فإن المركب الاسمي نهاية وأستاذ في (19)، يمكنهما أن لا يحمل إعراباً:

- (19) أ. نهاية أسيرج موفقة أمهاها لكم
ب. *نهاية أسيرج موفقة أمهاها لكم
ج. ريد أستاذ
د. *ريد أستاذ

كس حلها قيد النظرية، فإن المعطيات من أن المركب الاسمي المذكورين يحتاجان إلى إعراب وأن هذا الإعراب يجب أن يكون الرفع، كما يدل على ذلك الحس الجملتين (19ب) و(19د) التميز يحمل فيهما المركبان الاسميان إعراب النصب. لاحظ أن لفصاه الإعرابية في صورتها المقدمة في (14) ستوجب حمل نهاية وأستاذ للإعراب

وتطرح المبهات عبر المشكل الذي يعترض قيد المنطوريه في (19)، لكن بشكل أكبر حدة. فالمبهات لا تظهر إلا في المواقع الإعرابية ولا تظهر في المواقع المحورية، لأنها ليست موضوعات ذات محتوى دلالي، رغم أنها يمكن أن تظهر في موقع موضوع (A position)، كما في (21) لتأمل الجمل التالية:²⁸

(20) أ مستحيل أن تنفق يوماً

ب. *هو مستحيل أن تنفق يوماً

ج. إنه مستحيل أن تنفق يوماً

(21) أ [It seems [there is a man in the room]]

عرفة أن في رجل يكون معه يبدو مهم
'يبدو أن هناك رجلاً في العرفة'

ب. [It seems *[there to be a man in the room]]

كان مهم

تبين اجمل العربية أن القسم المهم هو لا يأتي في سياق اجمل الاسمية، كما تدل على ذلك مقبولة الجملة (20ب) المتدنية ويبدو أن سبب المقبولة المتدنية إعرابي فلما سوغ القسم إعرابياً، كما في (20ج)، أصبحت الجملة سليمة. ونفس السبب تعد الجملة (21ب) (أحده). فخلافاً للجملة (21أ)، يوجد القسم المهم *there* في (21أ) في موقع فاعل الجملة غير منصرفة، وهو موقع غير موسوم إعرابياً، وغياب الإعراب يؤدي إلى عدم تسوية القسم وهذا السبب السدي تستلزم المبهات يجعل المبهات الإعرابية المروطة بالنوع المحوري عاجزة عن تفسير حرك المبهات الواردة في (20) و(21).

لتجاوز المشكل الذي تطرحه الأمثلة للمثالة لـ (21ب)، اقترح شومسكي (1986) و(1992) أن المهم *there* وشريكه *a man* يكونان سلسلة تركيبية، وبذلك يفهمان بقيد السلسلة (CHAIN Condition)، الذي يقول:

(22) قيد السلسلة (شومسكي 1986: 137)

[إذا كانت تـ (ع)، ...، ع] سلسلة كبرى، فإن ع تحتل

موقعها المحوري الوحيد، وتحتل ع موقعها الإعرابي الوحيد

ربما على (22)، فإن المهم في (21أ) سيكون مسوعاً في السلسلة (*there, a man*) ويحتل السبب في هذه السلسلة لتوقع الإعرابي، في حين يحتل الشريك لتوقع المحوري. وفي هذا التحليل يقوم سبب تسوية الشريك الذي يحتاج إلى الإعراب ليكون منظوراً في الصورة المنطقية تحتل الشريك في الصورة المنطقية ليتحقق بالمهم، فيحدد المهم ويعرّفه الشريك. وبناء على هذا، تأخذ الجملة (21أ) التمثيل الوارد في (23) في الصورة المنطقية

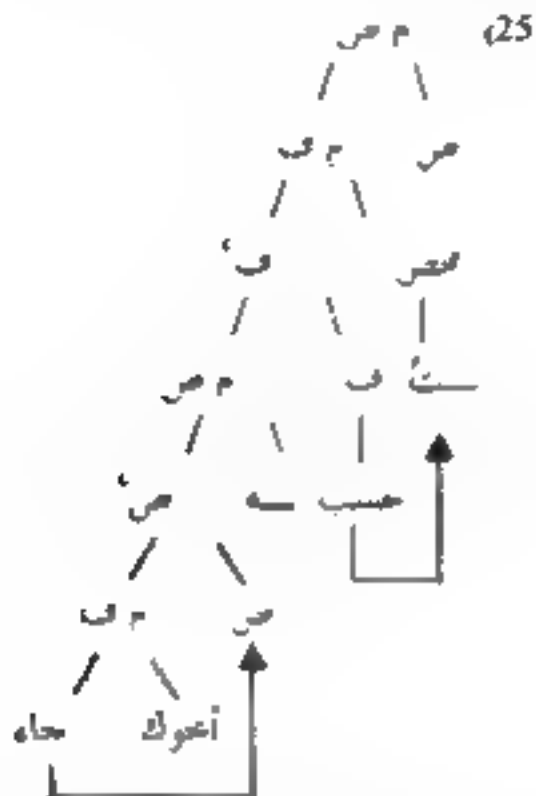
(23) [It seems [a man is in the room]]

²⁸ الملاحظات العربية مأخوذة من العاصي الشهري (1993: 56-58).

25 3 (58 1993)

(24) $\text{C}_2\text{H}_5\text{COOH} + \text{C}_2\text{H}_5\text{COOH} \rightleftharpoons \text{C}_2\text{H}_5\text{COOC}_2\text{H}_5 + \text{H}_2\text{O}$

يصرح القاضي القاسمي القوي بأن اشتقاق هذه الجملة يتم وفقا للتشريع الأردني.



ففي هذه البنية لا يمكن أن يكون المذهب وشريكه اموري للموضوع/أحرك سلسلة، لأنّ تبهم يحمل إعراب النصب بينما يحمل الشريك إعراب الرفع، فحينئذٍ سلسلة بـ(إعراب)، وهذا يقطع أخرى قيد السلسلة الموضوع في (22) الذي يشترط أن تضم السلسلة موضعها إعراب

ويمكن أن نقتراح تحليلاً آخر للحملة (24) غير ذلك المقدم في (25). وبسي هذا التحليل على أن المبلغ لا يحتل موقع مخصص الصيغة السملوية بل يحتل موقعاً خارج (سقاطها) بدليل أن موقع مخصص الصيغة يمكن أن يكون ممنوعاً بالعائن المتقدم أو الموضوع كما في (26)

(26) **عنه أخرج** جاء

وسواء على هذا، يكون شريك الصمير هو الحملة أو القضية جاء أخوت، التي تحد فصله نفس حسب، وموقع الفصلة موقع محوري بالتعريف (انظر شومسكي 1986؛ 1992) ومن هنا يكون رأس التسلسله هو الموقع الاعرابي الوحيد الذي يخله لنهم؛ ويكون قدما هو الحملة التي على موضع المحوري الوحيد وهكذا، على عرار ما يحدث في الإنجليزية في (21) و (23)، سيسبب الشريك جاء أخوت بالنهم في الصورة المنطقية وسحصى على السة الثالثة:

(27) [حسنت جاء أخوك]

إن هذا التحليل الذي قدمناه للمبهم في اللغة العربية يتقد هذا المنظورية جزئياً فقط. فإذ سمعنا بأن شريك المبهم في التي للماتله (24) جملي، فإن جملاً مثل (20ج) سيكون مهددة لتجنب شومسكي للمبهمات التي تقع على قيد المنظورية للصوغ سلسلياً في (18).²⁹ فزعيم أن المبهم في (20ج) يحل لتوقع الإعرابي الواحد، فإن شريكه الجملي لا يحل موقفاً محورياً فالمسئله (هو، مستحيل أنه تنص) للموجوده في (20ج) تحرق هذا السلسله، لأنها لا نصم موقفاً محورياً، وفي هذا إصاف لتحليل شومسكي للمبهمات التي يستمد منه أبنا يحتاج إلى هذه العناصر التركيبية باعتبارها إحصاء إعرابياً لتسوية شريك يحتاج إلى الإعراب لكي يزول دلالي في الصورة المنطقية. وبعض النظر عن ما هو التحليل الملائم لتركيب المبهمات للتقارب، فإن ما يبييه نصي التوارد في (20ج) هو أن التسوية الإعرابي لا يرتبط بالضرورة بالوسم المحوري وهذا بين أيضاً أنه لا يمكن الاستثناء عن النمط الإعرابي لصالح قيد المنظورية، كما يذهب إلى ذلك شومسكي (1986أ)، وإلا لما استطعنا أن نوجد الفرق بين (20ب) و(20ج)

تؤكد للناظر النظرية والتجريبية التي أثبتناها أعلاه أن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية في صورة قيد المنظورية تأويل غير ملائم نظرياً وغير كاف تجريبياً. وبناء على هذا، نعلم أن النظرية الإعرابية تحتاج إلى المصفاة الإعرابية. لكن ليس في صورتها المقدمة في (14)

إن الأساس الذي يبي عليه المبدأ (14) يتمثل في أن المركبات الاسمية عارية من الإعراب، ويستند إليها الإعراب عندما نطلق عليها العنيزات التركيبية غير أن التأويل الصوتي لـ(14) يبدو متناقضاً مع البرنامج الأدبي. شومسكي (1992) يذهب إلى أن المبدأ (14) يطبق في الصورة المنطقية، أي في التركيب المنطقي، لا في الصورة الصوتية. وهذا المذهب الجديد يتفق مع الافتراض القاعدي بأن المركبات الاسمية أصبحت تدخل التركيب معرفة وأن العمليات التركيبية لم تعد تتكامل بإسناد الإعراب، بل بمحصره وفي هذا الإطار، أصبح مبدأ المصفاة الإعرابية يعني أن الإعراب الذي تحمله المركبات الاسمية يعني أن يسوع ومحصر بواسطة العلاقة الشجرية محصر-رأس الولادة في (10) أثناء المحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، والسمات الإعرابية غير المسروقة في الصورة المنطقية لا تعد مشروعة،³⁰ وتؤدي بالتالي إلى مقوم الاشتقاق والرائح أن هذا التأويل الذي أصبحت تأخذ المصفاة الإعرابية يجعلها تكرر نظرية انحصار، لأن هذه النظرية، في استقلال عن نظرية الإعراب، تشترط محصر جميع السمات الصرفية، كما فيها السمات الإعرابية، التي تدخل التركيب وتعد السمات غير المنحصرة عناصر غير شرعية في الصورة المنطقية، وتتمتع الاشتقاق من التناطح (convergence). وبناء على هذا، فإن مجال المصفاة الإعرابية يجب أن يبقى محصوراً في كونها فيدا على ضرورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، ويشترط لهذا (5) أن يزول هذا الإعراب في الصورة الصوتية وتحدد مبادئ

²⁹ انظر القاموس الفهرسي (1991-1993) في دراسة وافيه عن المبهمات في اللغة العربية، ويشير هنا إلى أننا سحبل على المرجع المذكور فيما سبأ من فصول هذا البحث بالقاموس الفهرسي (1993).

³⁰ انظر لاسيك (1997).

النظرية الإعرابية موقع التسوية الإعرابي للرسم في (10)، لما ضروره فحص السمات الإعرابية أثناء التوسعة من التعلق إلى الصورة المنطقية، فتحللها نظرية الفحص أو عملية تطبيق المعنى، في استغلال عن المصفاة الإعرابية أو النظرية الإعرابية.

وصطلح نظرية الفحص بمشكل معالجة بعض السمات الإعرابية التي تفرض النظرية إعرابه وجودها، ويتعلق الأمر بإعراب التجرّد والإعراب الدلالي ويشكل المشكل الذي يطرحه هذان الإعرابان في كونهما إعرابين لا يختصان للعمليات التركيبية

6. إعرابات غير مفقودة

1.6. إعراب التجرّد

لقد افترض مجموعة من الباحثين أن اللغات الطبيعية تملك، إلى جانب الإعراب النحوي أو الإعراب النحوي، إعراب التجرّد (default Case). ونجد هذا الإعراب في البنى غير المرسومة إعرابياً،³¹ ويتغير آخر، فإن هذا الإعراب غير مرسوم داخل علاقة نحوية من العلاقات القائمة في (10)، ومعنى هذا أنه لا يختص للفحص أثناء العمليات الخامسة المنطقية في اتجاه الصورة المنطقية. وعدم فحص هذا الإعراب في الصورة المنطقية يُسقط الاشتقاق وعدم تسويته يترك مبدأ التأويل التام (Full Interpretation Principle)، الذي تقدمه بعد شومسكي (1986: 98)، كالآتي:

28. مبدأ التأويل التام

كل عنصر من عناصر وجهة الصورة الصوتية والصورة المنطقية يجب أن يكون له تأويل، أي أن يكون مرسوماً.

فالمشكل الذي يطرحه إعراب التجرّد يتمثل في أن هذا الإعراب يستجيب، من جهة، للمصفاة الإعرابية التي تفحص بصورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، وفي أنه يتركز المبدأ (28)، ومبادئ تفسيرية المفحص أو طائفة كما في (11)، من جهة أخرى. ولتجاوز هذا المشكل، افترض أن إعراب التجرّد لا يختص للمفحص،³² بناء على الافتراض العام الذي يدافع عنه في الفصل الثالث والفصل الثاني بأن السمات المتجرّدة لا تختص للمفحص.

³¹ يعرف الفلاسقي المهري (1990: 68) إعراب التجرّد كالآتي: "هو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يحمل فيها عامل ينوي أن تعمل إعراباً غير مرسوم فيه، كإعراب "آخر جملة" لإعطاء البنية من المصفاة الإعرابية."

³² وجود هذا الإعراب في الصورة الصوتية ليس يطرح أي مشكل لأننا نجد الإعراب مؤولاً في هذا المستوى.

1.1.6 توزيع إعراب التجرّد في العربية

يعد إعراب الرفع في اللغة العربية إعراب مجرد، كما بين ذلك القاسمي المهرجي (1990)³³ ويعد الإعراب الذي تحمله المنطأ في (29) إعراب مجرد، رغم أن جملة لاسمية تحث بنية وطبيعة تتضمن إسقاطاً للزم:

(29) هذا حريّة

ويتميز هذا الإعراب بكونه عرول بدخول العوامل البيئية، كما في (30) التي يأخذ فيها سد إعراب النصب بواسطة إن:

(30) أ. إن هذا حريّة

ب. طلب هذا حريّة

ويذهب القاسمي المهرجي (1990) إلى أن إعراب الخبر في (29) و(30) إعراب مجرد كذلك ويعتبر بالتقابل أن النصب الذي تحمله الصفة التعليلية في (30ب) إعراب محوّل، وهو إعراب يحدّد مع ليس كذلك في (31):

(31) ليست هذا حريّة

ويشفي في هذا البحث اقتراح القاسمي بأن إعراب الرفع في العربية إعراب مجرد، كما سنداه في الفصل الرابع عن اقترانه القاسمي بأن إعراب الاسم المتقدم في (32) إعراب مجرد كذلك.

(32) هذا جاءت

ويعترض أن هذا الإعراب لا تنطبق عليه عمليات المحرّ، كما سيور ذلك في الفصل الثاني، غير أنما سيور أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في (30ب) و(31) ليس إعراباً دلاليّاً³⁴

2.6 الإعراب الدلالي

1.2.6 إعراب النصب وتراكيب التثني

نقد رأينا سابقاً أن أهم ما يميز الإعراب اللازم/الدلالي أنه يمسد في البنية المعقدة ويشترط وجود علاقة دلالية بين الواسم الإعرابي والمركب الاسمي الموسوم غلتاً في صوره هـد التحديد المعطيات التي تقدمها تراكيب السج الواردة في (30ب) و(31)، إلى جانب مثال الوارد في (33).

³³ يظهر أن القاسم شتطف في تعليله ما هو إعراب التجرد، حتى وإن كانت مشتركة في نفس السج لإعرابي. سرغمة أن النصب الإعرابي في الإنجليزية يشبه سيق العربية في كونه سيق رفع نصب، بعد بين معنى النصب: إعراب التجرد في الإنجليزية هو المصوح وليس الرفع، كما رعه ذلك السمع الأخر (انظر في هذا الأمر دي هوب (1992) DeHoop، وقد استدل كيما 1964، Kim على أن إعراب التجرد في الصغار في الإنجليزية قد انتقل من الرفع إلى النصب

³⁴ يشير القاسمي المهرجي (1993) إلى أن ليس وكان هناك نصب إلى هـلها أحمية، وهد يوحى بأن إعراب المعلة أحمة بنوي، كما متابع عن ذلك في المعلة الموالدة.

³⁵ تقصد بتراكيب النصب النسيح النيات التي يدخل فيها ناصح إعرابي يسج إعراب المنطأ والخبر، كما بين ذلك النجاة العرب التقدّم.

33) كانت هذا حرية

أ. ملاحظ على هذه النمطيات أن الصيغة حرة هيما لا تربطها أي علاقة وسم محوري مع
 ب. أ. م. أو كان أو ما، وبمكنا أن بين غياب هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً في إطار
 صيغة م. سكي (1982) التي تحدثنا متباعدة في سومسكي (1986) ³⁶ وتعود هذه النظرية على
 الاستعانة على الاستعانة المقصود (categorical selection) وإرجاعه إلى الاستعانة الدلالي
 (semantic selection) وإلى النظرية الإعرابية. وتؤكد التوسم الإعرابي في إطار نظرية بزمسكي
 على صحة معجمية ترتبط بالأفعال في المعجم. وبناء على هذا، نحصر الأفعال بكونها تحمل
 سمة [إعراب] أو لا تحملها، ويمتلكها هذه السمة هو الذي يحملها تنقي مركباً حديثاً
 بتحقيق السمة

تعد الآن إلى المثال (30ب). عناصر غير يتقي دلاليًا قضية (proposition) تأخذ تمثيلها
 البنيوي (البنائي) (canonical structural representation). بمصطلحات كرمينسكو
 (1981)، Grimshaw، في صورة مركب مصدرية، كما في (34)؛ وقد لا يتحقق معجمياً هذا
 مصدرية، كما في (30ب)؛

34) ظنت أن هذا حرية

وبمست الفعل ظن كذلك السمة [إعراب]، لذلك يسمح بتوارد التركيبات الحديثة معه في حين مثل
 (35)

35) أ. ظنت ذلك

ب. ظنت الغلظة، لذلك لم أحضر

وتبين من الأمثلة الواردة في (34) و(35) أن الفعل ظن لا يتقي دلاليًا صفة، وبناء على ذلك
 فإن الصيغة حرة في الأمثلة التي مرث لا تمثل خصائصه الاستثنائية، كما أنه لا يمكنه أن يسمها
 ب. لأنه محصور في المعجم سمة إعرابية واحدة هي التي تظهر على التركيبين الحديثين، ذلك
 والمصدر في (35) والذي يدل كذلك على أن موقع الصفة ليس موقعاً إعرابياً هو (مكنا) ظهور
 بعض مركبات التي لا تحتاج إلى إعراب في موقعها، مثل الفعل والمركب (مركب)، كما في (36أ)
 و(36ب)، تبعاً

36) أ. ظنت هذا، قرأت الكتاب

ب. ضب هذا في البيت

د. لا يوجد (د)، لا علاقة انتقائية ولا محورية لتتبع حسب الصيغة حرة في المعصاة المتألفة
 ونعني نسيء يطق على باقي الأمثلة التي ورد فيها الصيغة والفعل كان في (33) مثل صري
 مسعد لا يملك بية حمية، ومن جهة لا يملك انتقاء دلالي بالمعنى لنسي أعلاء. وحرف النعي
 بصرف يسر في (31) لا يملك كذلك سمة حمية، ولذلك لا يملك خاصية الانتقاء الدلالي،

³⁶ م. كندز الفصل الثاني في شأن الانتقاء الدلالي.

ومن ثمة لا يمكنه إلى جانب، الفعل كان أن يسد إعراباً دلالياً إلى الصفة وتثير التعطيل أيضاً أن موقع الصفة في (31) و(33) ليس موقع إعراب ملازم، يدلل أن موقع الصفة يمكن أن يحسن الفعل أو التركيب الحرفي، كما في (37) و(38)، بشكل مماثل لما رأيناه في (77)

(37) أ. كانت هند مرأت الكتاب

ب. كتاب هند في البيت

(38) أ. ليست تقول هذا

ب. ليست هند في البيت

وبلاحظ أن الأفعال التي تنفي صحة إعرابية لا تقبل أن تتحقق سماتها الإعرابية في صورة فعل و مركب حرفي، مثل الفعل منح في (39):

(39) أ. منح زيد هذا الاعتبار

ب. *منح زيد هذا في البيت

ج. *منح زيد هذا لكتاب

فخصائص نفس وليس وكان الإعرابية والدلالية، تبرز أن هذه العناصر لا يمكنها أن تسد إعراباً دلالياً إلى الصفة في (30) و(31) و(33)، تبعاً وإذا صحت هذه النتيجة، فإنه يتحتم عيب تحديد مصدر نصب الصفة في الأمثلة المقدمة أعلاه. لسبب ذلك، نقترح بعد بزنسكي (1993) أنه ينبغي التمييز بين نوعين من السمات الإعرابية، سمات تنسب إلى الموضوعات وسمات تنسب إلى غير الموضوعات والمقصود بغير الموضوعات التركيبات التي ليست حرفاً من البيت حتمية بفعل وتنبسب من الملحقات فانفعل *to complain* (شكا) في الإنجليزية بفعل عادة مركب انصوري فصلة له، ولا يقبل مركباً اسمياً، كما يتضح ذلك من نحو الجملة (40).

(40) *He complained their leaving

رجل هم اشكى هو
اشكى من رحيلهم

نكس هذا الفعل يقبل مركباً اسمياً يستند إليه النصب في التركيب الدالة على النتيجة (resultative)، كما في (41)

(41) He complained himself harse about the bad coffee

القهوة رديئة له حول مسحوقا نفسه اشكى هو

¹⁷ يدرس عن هتراج بزنسكي أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين إسناد الإعراب وبه له موضوع كما يعمل ذلك بورديو (Burzio, 1986) في تعيينه للعروف بتعميم بورديو، الذي يقدمه كذا في تم الفعل الذي لا يملك موضوعاً خارجياً لا يسد إعراباً نصب (ب) الفعل الذي لا يسد إعراباً النصب لا يسم بحوربا موضوعاً خارجياً

وبعضها هذا الأهراج، يعترض أن ظل وكان وليس تسد إعراباً بسبباً إلى الصفة حرية التي لا عند موضوعاً محورياً لهذه العناصر. ويتصرف هذا الإعراب مثل إعراب المفعول في (42)، من حيث قبوله لتكون المنصوب للمفعول، كما يظهر ذلك في (43).³⁸

42. أ. ألف الرجل رواية

ب. رواية ألف الرجل

43. أ. حرية ظلت هنا .

ب. حرية كانت هند

ج. ليست حرية هند

ومن المعروف أن المكونات التي تحمل الإعراب الدلالي لا تقبل النقل. وفي إطار التعريف الذي قدمناه للإعراب الدلالي، فإن امتناع النقل متوقع بحكم أن هذا الإعراب يسد في البنية العميقة، خلافاً للإعراب السبوي الذي يسد بعد انتقال المكونات الخفية في البنية السطحية وإذا انتقلت المكونات التي تحمل عادة الإعراب الدلالي، فإن ذلك يكون لضرورة إعرابية، مثل حالة الفاعل المنسجم (quirky subject) في الإسكندنافية، وإعراب المنجس (partitive Case) في الإيطالية، وتصبح هذه الإعرابات بعد النقل بسببية³⁹ وإذا تأملنا المعطيات الواردة في (43)، فإننا لا نجد أي محور إعرابي لانتقال الصفة المنصوبة.

وتقدم العربية معطيات أخرى تبين أن النصب في غير الملحقات لا يكون دائماً إلى الموضوعات، فالمصدر في ذلك في المعجم السمة [إع:]⁴⁰ وتتعلق هذه السمة في صورة مركب حدي، كما يتضح ذلك في الجملة (160)، التي يعيدها هنا في (44)، حيث تسد إن النصب دون أنه يكون المنصوب موضوعاً محورياً لها

³⁸ لا يصور في المثال (43-ج) أن تنقل الصفة إلى صدر الجملة، ويرجع هذا الأمر إلى أن بعض الأدب الوظيفية سمع النقل عرفها. فمفعول المصدر الوظيفي إن، مثلها مثل أداة هي انصرقة في (43-ج)، تسمح باختفي، كما في (ج)، ولا تسمح بالنقل لوقها، كما في (ب):

أ. إن رندا في النار

ب. *رندا إن في النار

ج. إن في النار رندا

نكسر خلافاً لأداة السببية، فإن المصدر إن لا يسمح بالخطإ إلا مع المكونات الخفية، كما يدل على ذلك على الجملة (هـ):

د. إن حلفتا مريض

هـ. *إن مريض حلفتا

وبعض تفسير هذا السلوك التركيبي للمصدر إن خارج دائرة اهتمامنا في هذا المكان.

³⁹ انظر في هذا سكر ديس (1991: Sagadson) وبليني (1988: Bellini) ودي هوب (1992).

⁴⁰ إن العناصر الحدي هيجه بوسكي (1982)، غير الانتقاء الدلالي والاختصاص الإعرابي يسمح أساساً عبر الأفعال، وتذهب في هذا البحث إلى أن الاختصاص الإعرابي يسمح على عناصر غير فعلية، مثل المنصوبات، وبما عدا على هذا، يمكنها الخفية عن نوعين من الانتقاء: انتقاء دلالي يخص موضوعات التركيبية التي لها بنية خفية، والانتقاء الإعرابي الذي يشمل العناصر التي لها القيمة عن الوسم الإعرابي سواء أكانت لها بنية حمله أم لا.

(44) إن هذا حرية

وتقدم هذه الجملة حجة أخرى على أن إعراب الصفة في الجمل (30 ب) و(31)، و(33) ليس إعراباً معجمياً كذلك، بدليل أن هذا الإعراب تعبر عن القصب إلى الرفع⁴¹ فعقاب العلاقة الشعرية بين الصفة وعواملها في الجمل السالفة الذكر، وعقاب معنى معجمي خاص بغير موقع في هذه الجمل من موقعها في الجملة (44)، وتعاقد الإعرابات المختلفة عليها، بين - إعراب -، كما اقترحنا، وليس إعراباً دلالياً أو معجمياً.

علاوة على الخرج الشعرية التي قدمناها عند دلالة القصب المرحور في البين المتانة (30 ب)، فإن مقصيات البرنامج الأدبي النظرية تعبر الإعراب الدلالي بالشكل المحدد في شومسكي (1986) معهما غير ملائم. فقد أشرنا إلى أن الإعراب الدلالي يند في نسبة العميقة غير علاقة عمل وعلاقة محورية تجمع العامل معمره وأهم ما أصبح تعبر نظرية الإعراب في البرنامج الأدبي لها استعت من مفهوم العمل، كما رأينا، لصاح مفهوم الفحص بالإضافة إلى هذا، فإن التمييز بين إعراب بيوي في البنية السطحية وإعراب دلاي في البنية العميقة لم يعد وارداً، لأن مفهوم البنية العميقة والسطحية لم يعودا واردين باعتبارهما مستويين بيويين مستقلين داخل التقسيم الداخلي للنحو. وتتميز النظرية الإعرابية كدست في البرنامج الأدبي بأنها تنظر إلى الإعراب بوصفه صفة صريحة، كما رأينا، تدخل التعداد وتخصع للمعاملات الحسابية في التركيب. وبناء على هذا، يصعب افتراض وجود إعراب آخر لا يرتبط بخصائص الاسم الصريحة ولكن بالدرج اعوري الذي يحمله هذا الاسم في موقع قار ومحدد. وعلافا للإعراب البيوي، لن يخصص هذا الإعراب للمعاملات الحسابية التي تنطبق في التركيب في صورة عملية فحص. وعلى النظرية أن تميز إذن بين نوعين من الإعراب: إعراب بيوي محسوب وإعراب دلالي غير محسوب⁴² ومثل هذا التمييز سيحدث تناقضا واضحاً في تصور الإعراب فالمعاملات الإعرابية سمات غير مؤونة في وجهة المعنى وتهدف بعد الفحص في هذه الصورة الصوتية، كما رأينا. غير أن الإعراب الدلالي يجعل السمات الإعرابية سمات مؤولة عهد الإعراب يعني أن هناك تأويلا دلاليا محددًا يلزم مركبا معينا في موقع ثابت، وعكس ذلك يأخذ إعرابا ثانياً لثبات هذا التأويل. وعليه فمثل هذا الإعراب لا يمكن أن تعدفه أو تحووه المعاملات الحسابية وإلا لن يمكن التركيب المقصود من أن يورل في الصورة اللغوية. وهكذا

⁴¹ يبدو أن القصب في انتقال القصب من الصفة إلى عاملها في (44)، علافاً ما بعده في لأمته التقسيمه لـ كمال وسير وشعر، راجع إلى الخاصية التي تتميز بها إن والمثظة في لها تشترط انتاجه في بساط الإعراب بدليل من الجملة (ه) في افاض 38، أما إمكان العمل بين إن ومصورها بالتركيب حر في مرجع إلى الخصوصية التي تمنحها لتركيب الخرفه والتي تمثل في كوها ثلث حرية أكبر في رتبة المفردات في اللغة العربية. والكشف عن أسباب هذه الحرية خارج عن اهتمامنا في هذا

⁴² لا يطبق الإعراب الدلالي إعراب الشعر في هذه الخاصية، لأن إعراب الشعر سمي، بمعنى أن الأساق الشعرية تلحق إليه لإفساد التنية، كما أن السمات الشعرية متأ بها حسابياً في حين أن الإعراب الدلالي لا يملك هذه الخصائص، ومن ثمة فإن وجوده داخل النظرية يبدو غير معبر نظرياً.

تسمي النظرية متضمنة لإعرابين. إعراب مؤول في الصورة المنطقية، وآخر غير مؤول. وهذا أصبح يحدث ناقصاً في النظرية الإعرابية القائمة على عدم تأويلية السمات الإعرابية، كما في شومسكي (1995)، ويضعف كذلك اقتراح تأويله الإعراب في الصورة الصوتية، الذي ساد هذا لأنه عرق المنطق الأدبي القائم على عدم وجود علاقة مباشرة بين الصورة الصوتية والصورة النصية، وعليه، فالسمات المؤولة في إحدى الوجهتين لا يمكن أن تؤول في الوجهة الأخرى.

بعد ذلك، كذلك كثير من الأبحاث على أن كثيراً من الإعرابات التي عُدَّت في السابق عناصر ذات دلالة هي إعرابات بيوية. فخلافاً لشومسكي (1981)، بين لارسن (Larson 1988) أن إعراب ضمير الثاني في تراكيوت المتحول المزدوج إعراب بيوي لا دلالي. وقد استدل العائسي المعري (1997) على أن إعراب الظروف إعراب بيوي. وقد بينت دي هوب (1992) أن إعراب تشعير إعراب بيوي كذلك، خلافاً لما ذهب إليه بليني (1988). فهذه الأعمال تبين أن مجموعة الحقيقة لما يبدو إعراباً دلالياً تنحصر إلى أنه إعراب بيوي. وعليه فلا بد أن هناك مكاناً في البرنامج الأدبي للإعراب الدلالي بالمعنى الموجود في شومسكي (1986).

7. خلاصة

نقد بينا في هذا الفصل أن السمات الإعرابية لها تأويل صرفي في وجهة الصوت وتؤثر في بنية المكونات في هذا المستوى، وذلك خلافاً لما هو شائع في البرنامج الأدبي. وبناء على هذا، افترض، أبررنا أن الإعراب مستغن عن الأدوار الدلالية، سواء في إحصاء قيد المنظورية أو في إصدار الإعراب الدلالي. ولذلك دمجنا من مقارن صرف تركيبية لبناء المصفاة الإعرابية، ووضحنا أن ربط المصفاة الإعرابية بالأدوار الدلالية في إطار هذه المنظورية يطرح مجموعة من مشاكل النظرية. ويمثل هذا الربط كذلك تحدياً في رصد بعض تراكيوت السمات التيهم في بنية العربية، عموماً بأن هذه التراكيوت كانت من بين أوجه التجهيزية لتقديم لصاح قيد منظورية. ومن خلال دراستنا لبعض تراكيوت النسخ، برهنا على أن إعراب الحجب الذي تحمته المصفاة في هذه التراكيوت إعراب بيوي لا دلالي، وأوضحنا كذلك أن مفهوم الإعراب الدلالي، كما يعرفه شومسكي (1986)، لا يتفق مع مبادئ البرنامج الأدبي، وهذا يدعونا إلى الاستغناء عن هذا الإعراب.

الفصل الثاني

تصميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوظيفية

مبدئية السنوات الثمانين وعلى امتدادها، سارعت، مع عمل شومسكي (1981، 1982 و 1988)، والفاسي المهري (1982، 1987)، وبولوك (Pollock 1989)، الأنثاء التي بدأت تعيد النظر في هندسة بنية الجملة وفي الدور الذي تلعبه المقولات الوظيفية في هذه الهندسة. وفي هذا الإطار، اهتمت أنثاء عديدة بتنوع وظيفية المقولات الوظيفية المسقطة داخل الجملة ومحتوى هذه المقولات ومعالجتها وعددها وترتيبها وتنوعها عبر اللغات، واهتمت بالسمات الإعرابية لهذه المقولات ودورها في تحديد رتبة الماعل والمفعول، سواء داخل الجملة أو داخل المركب معدي.¹ غير أن هذا الاهتمام أُنعد في البرنامج الأدبي بعد أن أُعبر حيث أصبحت المقولات الوظيفية تحتل مكانة متميزة في البحر فبحكم أن هذه المقولات تعد مُنبِلاً مجرداً بسمات لصورية، فقد أصبحت تتشكل المحرك الأساس لعمليات النقل والمحوية بشكل عام. وسُئل في هذا الفصل من افتراض الفاسي المهري (1990) الفاسي بأن بنية الجملة في اللغة العربية تنحصر بالمقولات الوظيفية التالية: مصدري < موحدة < مفعلي < وجه < تطابق < ومن-بدا-جهة. وسركر اهتماماً في هذه البنية على تفحص الرسم والمقولات التي تملؤه.

وسُئل في هذا الفصل كذلك من فكرة عامة مفادها أن نصيب الجملة، ضمن تصميم اللغة العام، ينبغي أن يكون أدومياً (mutual)، أو أمثلاً (optimal) على الأصح، بمعنى أنه يجب أن ينصع بقبول الأدومية التي تنتج عن ما يسميه شومسكي (1998، 9) بالأنطولوجة الأدومية القوية (the strongest mutualist thesis) التي تقول.

1. الأدومية القوية

اللغة حل أمثل لشروط المقروية

وفي هذا الإطار، مستجيب عن ثلاثة أسئلة تتعلق بكنية المقولات الوظيفية وبوجودها ورتبتها وسندافع عن افتراضين أساسيين الأول هو أن طبقة المقولات الوظيفية كلية ومحدودة لكن، مدولاً بالأنطولوجة شينكري (1997) Cinque الصارمة عن إسقاط المقولات الوظيفية ودرسها، مبيّن أن رتبة وإسقاط هذه المقولات عبر اللغات وتحتل اللغة نفسها ليس موحداً، فربما

¹ انظر الفاسي المهري (1993 و 1997)، والفصل الثالث والفصل الرابع من هذا البحث.

نصريه المبادئ والوسائط على أن الإسقاط الوظيفي يتصل إسقاطا للمصدرى وآخر للرسم، لكنها تختلف في عدد ونوع ورتبة المقولات الوظيفية الموجودة في ربص الرسم الأيمن وفي ربصه لايسر (انظر القاسي المهري (1990 و 1993)، وأوحلا (1991)، وردري (1997) Rizzi وشيسكوي (1997)، من بين باحثين آخرين)، كما في التمثيل الآتي:

3. [معر] [ر] [ر] [م] [م]

عدد اقترح القاسي المهري (1990 و 1993) وشومسكي (1988) أن التطابق يحل بين المصدرى والرسم، واقترح بولوك (1989) أن التطابق يسعل للرسم.³ وقد بين شومسكي (1995) أن التطابق غير موجود بوصفه إسقاطا تركيبيا مستقلا. وبين القاسي المهري (1990) أنه توجد مقولات وظيفية أخرى في الربص الأيسر للرسم، إلى جانب التطابق، مثل الوجهة (mood) والوجه (modal) والسمي، واقترح مقولات وظيفية أخرى في الربص الأيمن للرسم، مثل الوجهة (aspect) والبناء (voice). وفي إطار تمكين مقولة المصدرى، بين ردري (1997) أن الربص الأيسر للمصدرى يضم مقولة القوة والموضع والبؤرة والنصرف (finiteness) وتكثر هذه الاختلافات الأسئلة التالية:

4. أ. هل المقولات الوظيفية كلية أم لا؟⁴
- ب. ما هي المبادئ التي تحكم وجود بعضها وغياب بعضها الآخر من النحر؟
- ج. ما هو المبدأ أو المبادئ التي تحكم رتبته؟
- وخصص فقرات هذا الفصل للإجابة عن هذه الأسئلة.

2. المفراضات عن كلفة المقولات الوظيفية

يحب من السؤال (4) المطروح أعلاه من خلال الإمكانيات الافتراضية التالية:

5. أ. كل المقولات الوظيفية كلية
- ب. المقولات الوظيفية غير كلية
- ج. بعض المقولات الوظيفية كلي وبعضها الآخر غير كلي

1.2 كلية المقولات الوظيفية والحجة الصرفية

يعني الافتراض (5) أن مبادئ النحو الكلي هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية وغيابها، فإن فيه الجملة الوظيفية موحدة عبر اللغات ولا تخص للتوسيط، ويكون التوسيط فقط في القسم المسند إلى هذه المقولات. وإذا استعملنا مصطلحات البرنامج الأدبي في صيغته الموجودة في (1995)، فإن التوسيط يكون في اختيار إحدى المستويين: المرة أو العصف.

³ لقد من هذا الافتراض بالنسبة للغة العربية أوحلا (1988) وبنامون (1992).

⁴ هذا السؤال كان مستثارا نظرا في أعمال عديدة سذكر منها إيتريدو (1990) وإيتريدو (1996)، من بين آخرين.

لنحدثي إلى المقولة الوظيفية للمعية. فإذا أخذنا مقولة الوجه مثلا، ولكن الوجه المعبر عنه بالحرف في العربية، كما في (6)، فإساءة حسب (5) تتوقع أن نحده كذلك في الجملة الإنجليزية (7) إساءته بيويًا لـ (6).

(6) لم يعجبهم زيد اللسانيات

John does not like linguistics (7)

لسانيات حبي في عمل سعيد جون
'لا يحب جون اللسانيات'

وس يكون الفرق بين العربية والإنجليزية إلا في كون الفعل في الإنجليزية يمحصر صفة الوجه في التركيب الخفي، أنه لا ينتقل في التركيب الظاهر بحكم أن سماته الصرفية ضعيفة،⁵ في حين أن الفعل في العربية يمحصر صفة الوجه في مرحلة اشتقاقية متقدمة على ما يحدث في الإنجليزية، لأن سمات الفعل الصرفية، أو على الأقل، بعض سماته الصرفية قوية.⁶

يلزم عن الافتراض (5) أنه لا يهمنا ما إذا كانت هناك حجة صرفية على وجود المقولة الصرفية في جميع اللغات أو في بعضها فقط. بمعنى آخر، يكفي أن نؤكد الخطة الصرفية على وجود المقولة في لغة معينة لكي نضمها على باقي اللغات، مثلما هو الحال في (6) و(7). فامتلاك بعض اللغات لتطابق المفعول مثلا يكفي لحجبه على باقي اللغات، ومنها العربية، حتى وإن كان المفعول لا يطابق الفعل في العربية. بعد هذا الموقف مصمما في عمل شومسكي (1988 و1992)،⁷ وبجده بشكل صريح وقوي عبد شيكوري (1997)، ومعاد تحليل شينكوي أنه توجد مجموعة محدودة من المقولات الوظيفية التي سظم في صورة سلمية موحدة عبر اللغات، يقدمها كالآتي (انظر شينكوي (1997: 119))

⁵ سنحفظ في هذا البحث لأغراض وصفية مفهومَي القوة والضعف ولا نمسأ كثيرا مسألة إمكان الاستثناء عن المفهومين واختلافهما من بعض العمليات النحوية الموروثة بشكل مستقل مثل العملية هائ.

⁶ ننظر المرحالي والمروعي (1997) في شأن نقل الفعل في العربية. لا يهمنا في هذه المرحلة من العمل أن نستدل على التحليل الصحيح للوجه في العربية والإنجليزية، ولذلك يجب أخذ ما تقدمه هنا على أنه مجرد تحليل احتمالي لما قد يمكن أن يكون مراد بين العربية والإنجليزية.

⁷ إن حشر شومسكي إلى جانب شيكوري في إطار نفس الافتراض (5) هو شيء من التعيين، لأن إحصاء النظر في كسل تصور عملي حدة بين بعض الاختلافات الدقيقة. فتصور شينكوي يقوم على أساس أن هناك علاقة مباشرة بين الصرف الظاهر والبنية التركيبية، ويخرج عن هذه العلاقة مبدأ المرأة السدي ويساه شيكوري، في حين أن تصور شومسكي الأدوي يقوم على أن علاقة التركيب بالصرف الظاهر ليست علاقة مباشرة، فالتركيب عمليات محصورة بمرحلة السمات الصرفية وهاته العمليات لا تعكس بالضرورة العمليات الصرفية ولا تميل بالضرورة على مواد صرفية متحفظة

يستلزم الإقراض (٥) وجود بنية قارة وموحدة، مثل للوجود في (٨)، سواء عبر الألعاب أو داخل نفس اللعبة.¹⁰ وإذا سلّمنا بهذا، فإن جملة بسيطة مثل (١٠) تحتاج إلى جمع الإسقاطات الموجودة في (٨).

(١٠) قرأ الرجل الرواية

وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بين بنية الجملة في (١٠) وبنية الجملة في (١١):¹¹

(١١) الرواية، ظاهرياً، ...، سيقراها الرجل، ... عمداً، ...

في حين أن البنية مختلفتان تركيبياً ونأولياً،¹² وليس هناك من معرر تركيبى لجمعتهما فيمكن نفس البنية للوجود في (٨). ومن وجهة نظر أدوية، يبدو هذا الاقتراح مكلفاً جداً. أعدت مثلاً جملة (١٠)، فإن العمليات التركيبية ستكون ملزمة بمعالجة عناصر لا تأثير لها في مستوى وجهة الصورة الصورية أو وجهة الصورة المنطقية. فحسب السلبية (٨)، فإن بنية الجملة (١٠) و(١١) ستصاحبه ثلاثة إسقاطات للزم، يأخذ اثنان منهما فقط للتمثيل، الرمز الماضي والرمز المستقبل. الفرق بين البنية سيكون فقط في أن الرمز في (١٠) سيمسك إليهما، تبعاً، السمتان الثابتهان. [+ماضي] و- [+مستقبل]، بينما سيمسك للرمز في (١١)، تبعاً، السمتان الثابتهان: - [+ماضي] و- [+مستقبل]، وفي اثنان معا يلاحظ أن السمة السالبة لا تأثير لها في صيرت ولا في المعنى، لأن السمة الموجبة هي التي تحدد التأويل الزمني للجملة بعرض النظر عن

¹⁰ شيبكوي (١٩٩٧)، مثلاً، يرفض الاقتراح الداعي إلى وجود أنماط جملة مختلفة تضم مجموعة من المقولات الوظيفية المختلفة.

¹¹ بدل نقط الهدف في (١١)، على مواقع الظروف أخرى مختلفة. انظر في هذا الشأن الدراسة التي قدمها القاضي الفهري (١٩٩٧ب) للظروف في اللغة العربية.

¹² استحوذ مشكل الفرق التركيبى والنأولى في مثل هذه الحالة، يذهب شيبكوي (١٩٩٧: ٢١٧-٢١٨)، إلى أن المقولات الوظيفية تمثل موحى من القيم، هي موسومة وغير موسومة (الـموسومة) أو غير موسومة، وفي غياب القيمة الموسومة توجد القيمة غير الموسومة. ومن هنا، لن يكون الفرق بين (١٠) و(١١)، في بنية المقولات الوظيفية وتكس في القيم السالبة إلى هذه المقولات. فبما الوجه البرهاني في (١١)، سيكون مخصصاً بالسمة [+برهاني]، باعتبار أن الظروف ظاهرياً، بشي، و- صبه الظروف البرهانية، فإنه في (١٠)، سيكون مخصصاً بالسمة - [برهاني]، لكن هذا التحليل لا يبدو مقنعاً، لأن القيمة - [برهاني] من الناحية التصورية تعني أن مقوله الوجه البرهاني غير مخصص أو تمثيل مخصصاً أعمر غير البرهان. ففي حالة عدم التخصيص، فإن الإقراض للمدع و- لأحد هو أن تقول إن الوجه البرهاني غير موجود! وفي حالة تخصيص المقولة بسمة لا ملكها، سينتج الاشتقاق بسبب عدم توفيق السمات. لاحظ أن هذا الأمر يختلف عن أن يقتصر في مقوله الباء مثلاً أن البناء للفاعل هو السمة المفردة/غير الموسومة والبناء لغير الفاعل هو السمة الموسومة، لأنه في حالة إسناد القيمة - [مخصص فاعل] مخصص البناء بالسمة [+فاعل]، بمعنى آخر، في- القيمة - [مخصص فاعل] تعادلها القيمة + [فاعل]، في حين أن القيمة - [برهاني] لا تعادلها شيء.

السمة الأخرى، وهذا بالطبع يترك مبدأ الاقتصاد الذي يمكن تسميته بفيد التأثير في إخراج
(Have an Effect on Output Condition) الذي يقول ما يلي:¹³

(12) قد التأثير في الإخراج (شومسكي 1995: 294)

لا تدخل أ التعداد إلا إذا كان لها تأثير في الإخراج

يشرح الافتراض وجود بنية موحدة لجميع الأنماط الجملية مشكلاً آخر يرتبط بمفهوم تصميم السمة
الأمثل، كما سجله كوثيت (1997) وشومسكي (1998). يجي هذا التصميم على فيد أساسي
هو محبة. ومن القيود المحلية، يعني أن لا تملك العمليات التركيبية (أو النسق الخاصوي)
خاصية النظر إلى الأمام غير أن الاقتراح الذي تبني عليه السلسلة الواردة في (8) يجعل العمليات
التركيبية تحدد (أو "تري") أولاً السمة المتقاطعة، وبعد ذلك تنطبق عمليات النسق الخاصة التي تأخذ
في حساب السمة المحددة سلفاً. وهذا النوع من المعالجة يجعل النسق الخاصوي يعمل بشكل غير
عربي، لأن المحبة تقتضي أن لا تدخل النسق سوي العناصر التي تحتاجها العمليات في مرحلة
من مراحل الاشتقاق، بمعنى أن السمة المتقاطعة بنية مرحلة (أي محلية). ويُحسب التقاطع في
مستوى كل مرحلة اشتقاقية ولا يُحسب بشكل شامل (global)، فالتصور الأدوي القالم عن
مبدأ المحبة يجعل تبني الافتراض (15) وما يترتب عنه من مقترحات مكلماً

فصلاً عن ما سبق، فإن الافتراض (19) يقره على خلفية أن الأسواق الصرفية لبعث
موحدة، وأن الفرق بين اللغات لا يكمن في وجود هذه السمة الصرفية أو تلك، بل يتمثل فقط
في أن هذه اللغة تحقق هذه السمة أو لا تحققها. فالفرق إذن حاصل في من، الثغرات. لكن من
الناحية التجريبية هناك من المعطيات ما يُصعب هذا الموقف. فإذا وسعنا مجال الاستدلال إلى بنية
مركبات الامة، وأعدنا مثلاً صيغة العدد في حالة الرفع في العربية المعيار وقارناها بما يوجد
في العربية المغربية، نجد ما يلي:

(12)

حالة الرفع		العربية المعيار		العربية المغربية	
مذكر والمؤنث	مذكر	مسلم	مسلمة	مسلم	مسلمة
مذكر والمؤنث	مسلمان	مسلمتان	مخرج مسلمين	مخرج مسلمات	
جميع مذكر والمؤنث	مسلمون	مسلمات	مسلمين	مسلمات	

من خلال الجدول (12)، نلاحظ أن العربية المعيار تملك سمة للمثنى ونعم عنها بصرفية مستعمه
هي س في حالة الرفع، ونلاحظ أن العربية المغربية لا تملك إلا للفرد والجمع، أما للمثنى فإنها
تعممه معاملة الجمع وعصمه بالسور العدي خرج (انان). ومن هنا، لا يبدو الفرق بين
العربية معيار والعربية المغربية فرقاً في تحقيق سمة للمثنى، بل افتراض أن العربية المغربية لا تحقق هذه

¹³ المقصود بهذا الفيد أنه لا يمكن اعتبار أن ينصص للعمليات التركيبية إلا إذا كان له تأثير في إحدى
الوجهتين، وجهة الصوت أو وجهة المعنى.

الاسم صرفيا بل تحتفظها بواسطة العدد،¹⁴ ولكن الفرق بين اللفتين يكمن في تركيبه بهما الشيء والعربية المعيار تكون للشيء بالصرف فقط، في حين أن العربية للعربية تكونه بالصرف والتركيب العددي. فمن أمام بيوتين مختلفتين تركيبيا ونسبا أمام نفس البنية بتحقيق معجمي مختلف يُضاف إلى هذا الاختلاف أن اللغات غير موحدة في تعاملها مع اللواحق الصرفية. فبدلاً من مقولة البناء فإن اللغة العربية تتعامل معها باعتبارها صيغة تدخل في تكوين الكلمة، كما هو واضح من الفرق بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل في صيغة الماضي في (13) وهذا بين أن صيغة البناء تسمى إلى بحال الصرف الاشتقاقي؛ في حين أن اللغة الكورية تتعامل مع مقولة البناء باعتبارها لاصقة رباعية، كما تبين ذلك لاصقة البناء لغير الفاعل في (14) (بغلاً عن شيكوي 1997: 87). وهذا يعني أن مقولة البناء في هذه اللغة تسمى إلى بحال الصرف الصرفي (inflectional morphology).

(13) أ. ضَرَبَ

ب. ضَرَبَ

(14) Ku pwun-i cap - hi - si - ess - ess - keyas - sup - ul - kk ?

استمها-وجه-تف-وجه-ماض-سابق-خط-غير فاعل-فعل-رفع-شخص ال
هل تشعر أنه قبض عليه؟¹⁵

والسؤال الذي يطرح في هذا العدد هو التالي إلى أي حد يمكن للتركيب أن يداخل ظهور الصرف الاشتقاقي؟ بمعنى آخر، هل يمكن للتركيب أن يطرئ تحت مستوى س¹⁶؟ وهل تكفي الصيغة التبريرية على أن مقولة صرفية معينة لها وضع صرفي في لغة معينة لنعم هذا الوضع على باقي اللغات على الرغم من أن هذه المقولة وضع اشتقاقي في لغة أو لغات أخرى؟¹⁶ الجواب الذي يمكن تقديمه عن السؤالين الأولين في إطار البرنامج الأدبي هو أن عمليات تكوين

¹⁴ إذا افترضنا أن نسبة التركيب الاسمي تضم إسقاطاً وظيفياً للعدد ونعمده العربية، معيار بواسطة اللاصقة، فإن ذلك صريح لا يمكنها أن تمثل هذا الوضع لأن اللاصقة بين الدالة هي جمع المذكور البناء في العربية العربية هي المرشحة لاحتماله. فتوزيع أسوار العدد يختلف عن توزيع اللواحق الصرفية الدالة على العدد.

¹⁵ يبدل الوجه الأول في المقادير العربية للصيغة الكورية (14) على الوجه العربي ويبدل الثاني على الوجه العراقي، ويبدل سابق على رسم سابق.

¹⁶ يمكن افتراض حل هذه المسألة بغير من أن المقولات الصرفية ذات الوضع الاشتقاقي هي مقاطع وظيفي مجرد، وبذلك تصبح عملية المعجم الذي تخضع له اللواحق الصرفية غير الاختصاصية غير أن هذا الحل مجرد حل تقني ولا يجب أن يشكل الرئيس لتعلق بتحديد الأسس التي جعل التركيب ينظر إلى طيبة الداخلية للكلمة وبعضها داخل السمات تصير فاصم أنه التي سبقت إلى الجذر المعاري بين ما يمكن أن يدخل التركيب وبين ما يخص الكون الخالص هذه الجذور. فريد من التفاصيل عن هذه القضايا التي لم العلاقة بين التركيب وتصرفه أنظر الفاسي الفهري (1990، 1993، 1996)، وانظر كذلك شومسكي (1998)، والإحالات الواردة هناك.

الكلمة التي تعد أساس الصرف الاشتغالي ثم خارج التركيب، ويهتم التركيب فقط بمحصر السمات الصرفية. وبالمطبع، يدخل هذا التصور في إطار الفرضية المعجمية المقترحة في شومسكي (1970).¹⁷ والجواب عن السؤال الأخير يقتضي التلحق في الوضع المقولي للمقولات الصرفية، وهو أمر خارج عن دائرة اهتمامنا في هذا البحث.

نخلص من هذه الفقرة الفرعية إلى أن افتراض بنية وظيفية كلية وموحدة لجميع لغات انجسية في جميع اللغات الطبيعية لا يستجيب للفيود الأدبية، كما أن البنية الصرفية لقدمه لصاغ هذا الافتراض غير قوية بما يكفي.

2.2 الأبناء الخاصة واختيار المقولات الوظيفية

نشأ الأمر الافتراض (ب) الذي يقول إن المقولات الوظيفية ليست كلية. يعني هذا الافتراض أن الأبناء الخاصة هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية؛ أي أن بنية الجملة الوظيفية تختلف باختلاف الأساق الصرفية، ولذلك فهي بنية غير ثابتة وغير موحدة عبر اللغات. وفي إطار هذا الافتراض، لن يكون التوسيط بالنظر إلى سمات المقولات الوظيفية، رغم أن هذا إمكان وارد، ولكن بالنظر إلى وجود هذه المقولات نفسها أو عدمه. وإذا أخذنا مثال التطابق، فإن لغة مثل اليابانية التي تمتلك نظام تطابق صعب، سواء مع الماعل أو مع المفعول (انظر سبير 1994)، لن تسقط مقولة التطابق في التركيب، في حين أن لغة مثل العربية ستسقط هذه مقولة، على الأقل في حالة تطابق الماعل الذي هو تطابق عي في الرتبة فاعل فعل (انظر العاسي المهري 1990 و 1993). وفي حالة تطابق المفعول، فإن بنية الجملة في العربية لن تضم إسقاطا لتطابق المفعول، لأنه لا دليل صريح عليه. وفي حالة الماعل الإلزام لن يكون هناك إسقاط لتطابق المفعول، لا تحكم الصرف ولكن بحكم أنه لن تكون له الوظيفة التركيبية المرتبطة به التي تتمثل في إسناد النصب إلى المفعول فهذا الافتراض الذي يعني كلية المقولات الوظيفية يبدو طبيعيا بحكم أن السمات تختلف فيما بينها في الأساق الصرفية، لكنه افتراض قوي جدا، مثل سابقه، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار كون هندسة الجملة في اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لبعض مقولات الوظيفية التي قد تتحقق صرفيا بطريقة أو بأخرى، مثل الزمن والمصدر والحد.

3.2 الكثرة والسمادى الوظيفية

يعني الافتراض (ج) أن جزءا من المقولات الوظيفية يملكه النحو الكلي، وجزءا آخر تحدده الأبناء الخاصة بناء على ما يتميز به سقها الصرفي من خصائص خاصة. بمعنى آخر، يعني هذا الافتراض أن بنية الجملة موحدة جزئيا عبر اللغات فاللغات مستقلة موحدة في امتلاكها

¹⁷ سبق شومسكي (1992) في التوليف الأدبي الفرصة للمعجمية القوية التي تقوم على أن عمليات الصرف الاشتغالي والصرف الصرفي تنقسم في المعجم، وتدخل الكلمة العمليات التركيبية تامة الصرف.

لإسقاط الرمز والمصدري واتخذ، كما أسلفنا، لكنها تختلف في إسقاط مقولة التطابق أو مقولة وظيفية أخرى. إن هذا الافتراض يجعل الأنحاء الخاصة تلجأ إلى لتفاصيل موضوعات تركيبية مصممة فقط لأغراض وصلة تقتضيها الأساق الصرفة لتسوية. فهذه الموضوعات (والمعلومات الوظيفية) غير مبررة بشكل مستقل عن الأساق الصرفة، في حين أن الموضوعات التركيبية التي تعد جزءاً من التصميم الأمثل للغة يجب أن تكون مبررة بواسطة المبادئ الموضوعية في مستوى التماس مع أساق الإبحار التي يبلغ التصميم الأمثل وتستعمله وليس في العفوية. وبالتالي بعض هذه المبادئ التي تحكم وجود بعض المقولات الوظيفية وغياب بعضها الآخر يبين بذلك عن السؤال (4ب). كما سنباح عن الافتراض (5أ)، بعد أن نعيد صياغته في إطار الافتراضات الأدوية.

1.3.2 تسوية المقولات الوظيفية

يبرز وجود المقولات الوظيفية في البحر كرها تقدم وسيلة للتمثيل لمصرف داخل التركيب. وبما أن الصرف مجال لاختلاف اللغات، فإنها تقدم وسيلة للتوسيع.¹⁸ ومن خلال هذا التعبير يبدو أن الأساس الصرفي كاف لإسقاط مقولة معينة في التركيب، كما رأينا. لكن يعودنا إلى بعض الأعمار التي اهتمت بالمقولات الوظيفية وهدسة الجملة بشكل عام بعد أنها تقدم أساسين مختلفين لتوحيد المقولات الوظيفية. فبأولاً لاقتراح العاسي الفهري (1982) الذي انتهى إلى تفكيك بنية المصدر وإحصاءها لنظرية من سطح، يلاحظ أن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتراح تأويلي من جهة أن إسقاط المصدر يمثل لبعض السمات التأويلية مثل التعريف في بنات الصلة، ويميز بين أنماط متحدة من الجملة، مثل الصلات والاستعهام وغيرها. وتفتح كرمشكو (1993) أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط بأن تكون.¹⁹ وفي نفس الاتجاه، يقترح ردي (1997) مجموعة من المقولات الوظيفية التي تنتمي إلى سلس التركيب المصدر، مثل الاستعهام والموضع والبررة، إلخ، ويعتبر أن أساسها تأويلي أو دلالي لا صرفي.²⁰ لكن انضم في الاقتراح شومسكي (1981) لإسقاط الصرفة يلاحظ أن أساس هذا الاقتراح صرفي لا

¹⁸ انظر عميل أوجلا (1991) عن المقولات الوظيفية وظهريات التوسط وانظر كذلك العاسي الفهري (1997) في استفاده لظهريات التوسط المتكولة واقتراحه لنظرية توسط تقوم على ما يسمى بالتنسيق المتعدد.

¹⁹ تصور كرمشكو اقتراحها هذا في صورة مبدأ تسميه الإسقاط الأدنى (Projection Minimal) الذي يقدمه بعدها كالآتي:
الإسقاط الأدنى

الإسقاط الوظيفي يجب أن يكون وظيفياً
ويلزم عن هذا الافتراض، في تحليل كرمشكو، أن بنية الجملة ليست موحدة، كما رأينا في السلية (8)، بل يمكن أن تكون إسقاطاً للتركيب المصدر ويمكن أن تكون إسقاطاً للتركيب الصرفي فقط، إذا لم يكن للمصدر تأويل.

²⁰ هذا السبب يفسر أيضاً تجمع مقاييس التسوية للبدال وليس لعمليات التفحص، كما هي مبررة في النموذج الأدنى في مسيئة لتفحص في شومسكي (1992)، لأن التفحص يعمد السمات المتحصلة، والبال أن سمات المقولات الوظيفية المتحصلة أعلاه ذات محتوى تأويلي، وبموجبها بعض الجملة غير موزولة. انظر شومسكي (1993، 1998) في تصور آخر لنظرية التفحص والتسميات المتحصلة.

أدويني فالصرفة تمثل للتطابق والرمز الصوري لا الدلالي. وقد داهمت بعض الأعمال التأخره عن هذه التصور. فريلسون (1996: 269) مثلاً، يعد إسقاط المقولات الوظيفية عاصماً لا يسميه مبدأ الأدبوي الخفيفي (The Real Minimal Principle).²¹ ويقوم هذا للدأ على أن إسقاط المقولات الوظيفية يخصص للحجة الصرفية التي تقدمها اللغة على هذه المقولة أو تلك. ومن خلال هذه النواحي، يرى أن لخصائص المقولات الوظيفية يتأرجح بين الحجة التأويلية وحجة صرفية. ويقدم البرنامج الأدبوي تصوراً للمقولات الوظيفية يبنى الحجة التأويلية، لكنه بعيد صياغتها في إطار عام يهتم بتحديد خصائص التصميم الأمثل للغة الطبيعية وتحديد مبادئ التي يخصص لها وفي هذا الإطار، يميز شومسكي (1995) بين نوعين من المقولات الوظيفية: يسمي النوع الأول مقولات وظيفية ذات سمات مؤولة، وهي الرمز والمصدري واحد. وتقدم هذه السمات أولهم (instructions) لوجيهة الصوت أو وجهة المعنى أو لها مع لتفكرها وتستعملها أنساق الفكر والعمل (انظر شومسكي 1998). ويسمي النوع الثاني مقولات وظيفية ذات سمات غير مؤولة مثل الإعراب والتطابق. النوع الأول مبرر بموجب جهود اخرج العذرية (أو التأويل الدلالي) وأثر الصوتي (phonetic)، والثاني مبرر بموجب الخرج النظرية الداخلية (theory-internal arguments). فوجود الرمز، مثلاً، يبرره دوره في تحديد التأويل الرمزي لفجيلة في الصورة المنطقية وتحديد بنية الحدث، بعض النظر عن الاعتبار النظري الداخلي المتمثل في كونه يسد إعراب الرفع للفاعل. أما التطابق فوجوده يستند إلى حجة نظرية داحية صرف. فعلى افتراض أن مقولة التطابق تنظر إلى سمات التطابق (p-features) وإلى داحية أساد الإعراب التي تأتيها إما من إخراج الرمز بما وإما من إخراج الفعل بما،²² فإنها تصبح دون محتوى ويحصر وجودها فقط في كونها تخلق موقعاً تركيبياً للإلحاق والمحصص سمات قوية قبل التمهيد، كإعراب الرفع مثلاً.²³ لذلك، لا الاعتبارات الصوتية ولا الاعتبارات الدلالية تعرض وجودها، ومن ثمة يمكن الاستعانة بها بوجود المقولات الوظيفية إذاً يجب أن يخلص للقد التأويلية (interpretability) الوارد في (15)، والذي يعد قدياً هاماً على الوحدات المعجمية التي تدخل المعجمية:

(15) قيد التأويلية (شومسكي 1998: 27)

لا تملك الوحدات المعجمية سمات غير تلك التي تؤول في الوجهة، أي خصائص الصوت والمعنى.

²¹ يقدم فريلسون للمبدأ الأدبوي الخفيفي الصياغة التالية

مبدأ الأدبوي الخفيفي

افرض صف المقولات الوظيفية التي لديك برهان عليها.

البرهان في الصياغة أملاء غير واضح، لكن تحليل فريلسون يرى أن البرهان صوري.

²² يبنى هذا الافتراض على أن سمات التطابق لا تخصص في المعجم بل تدخل التعداد و ربط محمول معنى داخله.

²³ التطابق عند كين (1994: 1994) مثلاً، لا تملك مصوناً محدداً، بقدر ما يمر من ضرورة نظرية داحية. هينظرية كين للركيبة لا تسمح بالإلحاق للزوج إلى بعض الإسقاط، لذلك تلجأ إلى التصديق ليم النقل إلى محصه.

ويعمل هذا القيد ضمن قيود المقرئية (degradability conditions) التي يجب أن يحرمها التصميم الأمثل للغة. وبما أن اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لبعض التصميم، سواء كانت تشترك في امتلاكها لبعض المقولات الوظيفية، وبناء على هذا يمكن أن يعود التصميم التالي:

16، المقولات الوظيفية التي تحترم قيد التأويلية كلية

مقولات الوظيفية لدى كلية بالمعنى للوجود في (16)، لا بالمعنى الذي رأيناه عند شيكوري (1997) والذي يسي على توزيع الظروف وعلى الحجة الصريحة التي تقدمها الرؤوس الوظيفية في بعض اللغات الحجة الصرفية في التصور الأدبي لا تلعب دوراً (أو لنقل دور مباشر على الأقل) في تحديد وجود المقولات الوظيفية التي ترتبط بصرف مجرد لا يعمل على مراد معجزة متحققة، خاصة أثناء عملية الحوسبة من التعداد (أو المنظومة (array)) إلى النتيجة. ومن لأشياء الهامة التي تنتج عن (15)، وبعدها (16)، هو أن الحجة اللغوية المباشرة لا تلعب دوراً مباشراً في تحديد هندسة اللغة وتصميمها، بل الذي يلعب هذا الدور هو مفهوم الاستجابة لقيود الوحدة.²⁴

ثم التصميم (16)، السؤال التالي: هل تسقط جميع اللغات الطبيعية جميع المقولات الوظيفية بحكم أن هذه المقولات كلية؟ من بين الأجابة الممكنة، يمكن القول إن مبادئ البحر الكوني تحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي تستجيب لقيود المقرئية، غير أن اللغات الخاصة لا تستعمل بالضرورة جميع عناصر هذه الطبقة. فإذا عدنا إلى المثالين السابقين (6) و(7)، نجد أنه لا يوجد مرور إسقاط وجه الحزم في الإنجليزية في حالة النفي، لأن هذه خاصية ثقافية معجزة تخص بها بعض أدوات النفي في العربية دون الإنجليزية. غير أن الإنجليزية تسقط أروها أخرى من الوجه، مثل الشرط وغيره²⁵ إن هذا الاختلاف في إسقاط بعض المقولات الوظيفية يشمل أيضاً اللغة عسها التي قد تختار عنصراً معيناً في نمط جملي وتستعمل عنه في نمط آخر. تتأمن الجمليتين الآتيتين

17، أ. لم يوقع المفوضون

ب. انسحب المفوضون

فلاشك أن بنية (17أ) تتضمن إسقاطاً للنفي لتحقيقه الأداة نـ، لأن له تأثيراً في تأويل الجملة، غير أن بنية (17ب) لم تتضمن إسقاطاً للنفي بحكم أنه لا تأثير له في تأويل الجملة في الصورة

²⁴ بعد شومسكي (1998)، مفهوم الإسقاطية لقيود الترجمة المفهوم الدال وهو الذي يحرص المفهوم العام الذي الذي درج اللغويون على تسميته بـ "الحجة اللغوية" التي تفهم بشكل عام على أنها سبي على الاحكام التي يشتملها التكلم من الصوت والمعنى وهي العلاقة بينهما وهذه الصياغة الجديدة لمفهوم الحجة اللغوية ضرورية في إطار الأصول الأدبية القوية.

²⁵ مستحدث هذا على إسقاط الوجه باعتباره بشكل مقولة وظيفية مستقلة في البنية الشجرية، كما في ذلك القاسي الفهري (1990)، لا باعتباره صفة من سمات المصدر، كما في شومسكي (1995).

مستقيمة²⁶ فالمسألة إذن مرسطة بالتأويل في إحدى الوجهتين، لا بالتحقق المعجمي للمغزى أو عدمه كما قد يبادر إلى ذهن من المقارنة بين الجملتين الواردتين في (17)، فالرمز، مثلاً، رغم أنه غير متحقق معجمياً في (18)، فإنه سيسقط في السمة لأننا نحتاج إليه لتحديد التأويل الرمزي المحدد داخل الجملة²⁷

18، الرجل يحل

ومصدره، مثل الرمز، رغم أنه غير متحقق في (17) أو (18)، فإنه سيسقط لأنه يحدد المحوى القسوي (propositional content) للجملة ولأنه يتضمن سمات تأويلية أخرى (انظر ردري (1997) معاجها إلى المصدرية لأن آية من كونه يقع في مستوى التماس بين الممثل الخاصوي وأساسى الفكر والصور²⁸، لذلك سيتضمن المصدرية في (17) و(18)، السمة (+تصريح (declarative))³⁰ وموجب هذه السمة ستؤثر الجملة على أنها تصريحية وليست استهائية أو تعجبية. فبينة الجملة من هذا الجانب موحدة، لكن حريها فقط. فقد تبين المقارنة بين (17) و(17ب) أن الحمل غير موحدة في إسقاط جميع المقولات الوظيفية، لا غير اللغات فقط بل ودون لغة عسها، غير أن إمكانات الاختيار من طبقة المقولات التي يحددها البحر الكمي محدودة بحكم محدودية الطبقة وحكم القيود التي تعرضها لنبادئ الموصوعة على التمثيلات التركيبية، مثل المبدأ الوارد في (19) وهذا السمع الشفوي في البنية الوظيفية للجملة يشمل أيضاً المركبات غير الجمالية، مثل المركبات الاسمية. فقد برهن الماسي المهري (1998) على أن بنيات الأصناف لا تمس بنية وظيفية موحدة. فبعضها يملك إسقاطين للحد، واحد للإعراب والآخر

²⁶ لاحظ أن تحليل شينكوي مصطر إلى إسقاط المي في (17ب) وإسناد السمة الصرفة -[+نفي] إليه، رغم أنه لا يمكن ما في التأويل وهذا تحليل، بالطبع، يتم حمله مشاكل رأيناها في الفقرة السابقة.

²⁷ ظهر الماسي المهري (1982)، في خصوص الامتصاص السراطي في العمل الاسمية ووجود إسقاط يلزم في هذه الجملة، قد يبدو أن الفرض ووجود الزمن في (18) ليس تصوري غير كاف في غياب حجة صرفة تركيبية. لكن إذا سلمنا بأن حساب التأويل الدلالي للزمن داخل الجملة يحدد السمة التركيبية، فإن الفرض ووجود مقولة الزمن يصبح ضرورياً هنا لحساب، انظر في شأن هذا النصور مطول (1998)، من بين آخرين.

²⁸ انظر شومسكي (1995)، وانظر كذلك ردري (1997).

²⁹ بدعم هذا الفرض الفتحاح القامسي المهري (1981 و 1990)، القامسي بأن الجملة مركب مصدرية برمه مصدرية.

³⁰ يبدو أن هناك بعض العمل التي تدعي مثل هذا الافتراض، كما في (أ).

(أ) إن الخوف يعرف الجميع

فهي الجملة (أ) يبدو أن المصدرية إن يفتقر سمات التصريح السوي من الافتراض أن يتضمنها مصدرية. لكن احسرف المصدرية في (أ) يتضمن في الواقع سمات التوكيد التي يسم بها الجملة واتسدي بين أن الجملة (أ) جملة تصريحية موسومة هو ضرورة توارده احرف المصدرية مع الجوزم ولا أصبحت الجملة لاحقاً كما في (ب):

(ب) إن يعرف الخوف الجميع

لتوارث السمات الإحالية، كما في (19)، وبعضها الآخر يخص إسقاطاً واحداً للحد يحمل سمته الإعرابية، كما في (20).

(19) أخ ربيد

(20) هذا أخي وهذا (أيضاً) أخي (العاسي الشهري 1998: 38)

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن بنية الإضافة في (20) ليس فيها توليد للسمات الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما أن المضاف غير معروف ويتصرف مثل محمول، ولذلك، فإن الحد الممثل للسمات الإحالية لن يسقط لأنه بدون محتوى، وبالتالي لن يكون له أي تأثير في التأويل الدلالي للمركب الذي يشرف عليه. وقد بين غرومبكي (1998) كذلك أن بعض الأخطاء من المركبات الاسمية غير المعرفة وغير المحددة (nonspecific)، مثل *someone* و *a lot of people* مركبات عارية من الحد.

لاحظ أن ما يجمع للمركبات الاسمية الواردة أعلاه أنها مكررة، فهي يعني هذا أن المكرة لا تحتاج إلى إسقاط الحد لتزول سماتها، علماً أن الحد هو موقع تأويل الاسم؟ لاحظ كذلك أن الحد يشبه المصدر في أنهما معا يخلقان موقعاً للتأويل، الحد لتأويل المركب الاسمي والمصدر لتأويل الجملة. واحد، مثل المصدر كذلك، يقع في مستوى التماس مع أنساق الفكر والتصور باعتبار أن الحد هو مكان التمثيل للعناصر الإحالية للمركب الذي يشرف عليه³¹ لكن رغم هذا، فإن الاقتراحات الواردة أعلاه تفصي وجود إسقاط مجرد للحد في المركبات الاسمية السالبة الذكر. يمكن أن يرجع هذا إلى افتراض أن سمة التنكير في الأسماء سمة غير موسومة أو حاضرة بالافتراض (default feature)، بمعنى أن الاسم يصبح موسوماً إما بالتحريف وإما بالتحصيص، وفي غياب الخاتين يكون مكرراً. ولذلك لن تكون هذه السمة في حادثة إن أن تسقط تحت مقولة أحد لمحصها، لأن هذا لن يؤثر في التأويل الإحالي للمركب، باعتبار أنه في حالة غياب السمات الموسومة بأحد المركب تأويل المفرد الذي هو التنكير. وتعميم هذا التحليل، فإن المصدر عندما يخص بالسمة [+نصريح]، فإنه لن يحتاج إلى إسقاطه تركيباً كذلك، لأن هذه السمة التي يحملها تعد غير موسومة. بمعنى أنه في حال غياب سمة موسومة، مثل الاستفهام أو غيره، فإن الجملة تزول على التصريح، باعتبار أن التصريح يعبر عن موقف متحكم المتأيد مما يقول. وإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكن أن يصوغ الافتراض الثاني³².

(21) السمات المفردة (غير الموسومة) لا تطبق عليها العمليات الحاسوبية.

ويعرف السمة المفردة كالتالي.

(22) تعد من سمة متفرقة إذا لم تدخل في علاقة حمص بالصلية نقل أو طابق.

³¹ انظر الفصل الخامس ثريد من التفاصيل عن بنية المركب احدي.

³² صير في الفصل الخامس كيف يرصد هذا التصميم توزيع سمة المرجع.

ومن صفات الافتراض الوارد في (21)، أنه يحل محل مستحي عن الحالة الاستثنائية للمصمم الجمعي (covert merge) في الصورة المنطقية الذي يضطر إليه شومسكي (1995). وتتعلق هذه الحالة الاستثنائية بوحدة معجمية تملك سمته قويه ولا تملك سمات موسومة. ومثال هذه الوحدة المقوية الجسر، أي المصدر الذي يتم حمله في الصورة للمنطقة في الجمل التصريحية لتأويل عطف الجملة أو فوقها النكسبية (allocutionary force) ويتبينا للافتراض (21)، أن تحتاج إلى هذا الصم، لأن سمته التصريح غير موسومة، وعليه لن تحتاج إلى إسقاط المصدر في فحصها تحك أن تأويل الجملة على التصريح يتم بالتجرد³³ وهذا لا يعني أن جميع الجمل التصريحية لا تنصص إسقاطا بمصدر. فقد نجد في بعض اللغات سمات أخرى، غير سمته القوة التكوينية، يجتلب إسقاط مصدر، كما هو الحال في اللغات الجرمانية التي تملك فيها المصادر سمته الزم.

يختص من هذا السلوك الذي تسلكه اللغات في شأن استعمال المقولات الوظيفية إن رحوب التعبير بين شيئين في هذا الاستعمال. الضرورة التصورية أو التأويلية، بشكر هام، ودعوى العمليات الحاسوبية. عالمي وأخذ مقرراتك دواتا محتوي تأويلي وتصوري، لكن إسقاطهما وخصوصهما للعمليات التركيبية ليس دائما ضروريا إذا لم يتم انتفاؤهما وإدخالهما في التعداد أو إسقاط سمات موسومة إليهما داخل التعداد. ونلاحظ هنا أن القيد (15)، الموضوع على التمثيلات الوظيفية، إلى جانب القيد (21)، الذي يطبق على العمليات التركيبية، يتداخلان في تنظيم وضبط استعمال المقولات الوظيفية. فالأول، يمنع وجود المقولات التي لا تأويل لها، مثل التصديق؛ أما الثاني، فيقتضي إسقاط المقولات الوظيفية ذات المحتوي غير الموسوم، رغم أن هذه المقولات قابلة للتأويل، مثل أخذ والمصدر، كما رأينا. لكن هناك حالة تبقى خارج مجرى القيد، تتعلق بصط إسقاط المقولات الفارغة من المحتوى المعجمي، كافتراض إسقاط النفي مثلا في (17ب). لقد أوضحنا أن انتفاء هذه المقولة وإدخالها للتعداد لن يكون له تأثير في تأويل الجملة في الصورة المنطقية. فالمسألة إذن مرتبطة بالتأثير في الإخراج. وبناء على هذا، فإن مثل هذه الحالات بصطها القيد (12)، الذي لا يسمح للعناصر التي لا تأثير لها في الإخراج أن تنصص لعمليات المحرسة³⁴ وبأن تفاعل القيود (12) و(15) و(21) من ألها تنمي إلى طبقة قيود "المجهود الأقل" (the least effort conditions) التي تقوم بإقصاء أي شيء غير ضروري أي

³³ إذا كان لابد من إسقاط المصدر في الحصول التصريحية، فإن ذلك لن يعود إلى سمته القويه + نصريح التي تفحص استثناء في الصورة للمنطقية، ولكن بموجب سمات أخرى يملكها مصدر، مثل التصرف، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية التي يصعد العمل بها في التركيب الظاهر إلى المصدر فيخصص سمته الزم. وفي هذه الحالة، سيكون المصدر محملا بالعمل، ومن بدون سمات موسومة، كما نجد ذلك في الحالة الاستثنائية التي تحدث عنها شومسكي.

³⁴ لاحظ هنا أن صط إسقاط المقولات الوظيفية من خلال القيود العامة والمتسعة (12) و(15) و(21)، يجعل من السهل السهل إلى وضع قيود ومبادئ خاصة ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية داخلها كاستلك المبادئ المقترحة في كرمشور (1993)، (أنظر الخامس 19) وسير (1994)، وري (1997)، وغيرهم.

أما تقوم أ) بإقصاء العناصر النافلة في التمثيلات، ب) وإقصاء الخطوات النافلة في الاشتقاقات التركيبية (انظر شومسكي (1998)).

بعد الاقتراحات الأدبوية التي قدمها أعلاه في شأن إسقاط المقولات الوظيفية إجابة عن السؤال (4ب)، وبجيب في فقره المولاة عن السؤال (4ج) للمعلق معرفة ما إذا كانت المقولات التي تخص المقيود المذكورة أعلاه تخضع لرتبة محددة، ومعرفة ما إذا كان هناك مبدأ أو مبادئ تصب هذه الرتبة

3 رتبة المقولات الوظيفية

على الأبحاث التي اهتمت بالإسقاطات الصرفية أو الوظيفية داخل الجملة تنهب، إما صريحة وإما ضمنية، إلى أن رتبة هذه الإسقاطات قارة، على الأقل داخل الأنحاء الخاصة. بالنسبة للغة العربية، يذهب الفاسي الفهري (1990)، كما سبق سابقاً، إلى أن رتبة المقولات الوظيفية تنتظم على الشكل الآتي:³⁵

23) مصدري < موجه < نقي < وجه < تطابق < ومن < بناء < جهة

وبإعمال إسقاط المصدر، تمثل هذه الرتبة بالجملة (24أ)، التي تأخذ التمثيل الوارد في (24ج)، مع عدم إسقاط المصدر الأعلى بعن الاعتبار، والجملة (24ب) التي يمثل فيها الموجه كالموقع الفارغ في (24ج):

³⁵ تأخذ هذه البنية بشيء من الصرف عن الفاسي الفهري (1990: 32-34). ونجد المخطط لأمية الرابطة بين الحرس والبناء والجهة على أن رتبة هذه المقولات غير واضحة بحكم أنها تقرب في بعضها البعض في صورة دواجم (mixes)، تشكل الصورة التفسيرية التي ترتبط بمدر أو مدرع الكلمة.

24) لَنْ يَنْصُرَهُمْ

ب. قد لا يفسد هذا

†

42-90-1

423 30

/ \ |

2007 年 12 月 15 日

/ / /

لے وے م خط

/ / |

عصب قط م زمی

711

ملک کے لیے

111

١٠٠ - [١٠٠] م

11

المعلمة أ. هبة محمد

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

$$M_{\text{eff}} = \frac{M}{1 + \frac{M}{M_0}}$$

وقد أشرنا إلى أن شيبكوي (1997) يحدد السلعية الواردة في (8) سلمية قارة الرتبة، وهي رتبة كية وليست خاصة بلغة بعضها. ويلزم من هذا أن التوسيط عبر اللغات لا يمكن أن يكون في رتبة المنقرلات الوظيفية³⁶ ويرجع الأسس، الصيني أو الصربي، الذي تنتمي عليه الرتب

يختلف هذا الزعم رغم أوجاهة (1988)، القاسي بأد الفرق بين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة الإنجليزية، أي فاع ف مفعول وبين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة العربية للعبار، أي ف مفعول يرجع إلى فرق في رتبة المفعولات الوظيفية في النظمين المذكورين. فهي العربية يطوّل زمن التطابق، وفي الإنجليزية يحصل العكس بحيث يجلو التطابق الزمن. وقد بين القاسي القهري (1997)، عدم كفاية مثل هذه الظروف، التي ينبغي مع ظروف أخرى في لغة عطلاق من تصور عطلائي مفاده أن هناك رتبة أساسية لكل النعمان، هي أن المعطيات تبين أن اللغة الواحدة يمكن أن تحقق رتبة متطابقة، فالعربية تملك، منسباً لكل الرتبة، فاع ف مفعول فاع ف مفعول، إلخ. لذلك يقترح القاسي القهري أن نظرية الترميز التي تحتاج إليها تقوم على ما يسميه بالتنظيم المتعدد. وتبين هذه النظرية على أن النمط الواحد من اللغات يمكن أن يتنوع فيما متعددة للوسائط المقترحة، وبذلك يتم تجاوز

اقترحة، سواء أكانت كفية أم خاصة، إلى ملاحظة بيكر (1985) Baker التي يثبت أن رسم اللواصق التي ترتبط صرفياً بالرأس الحامل لها تعكس رتبة العمليات التركيبية التي ينقل هذا الرأس بموجبها الالتحاق بهذه اللواصق في التركيب. وقد صاغ بيكر هذه الملاحظة في صوره بعينه بمبدأ المرآة (Mirror Principle)، يقول للبدأ.

25 مبدأ المرآة

ينبغي أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بشكل مباشر (والعكس صحيح)

وبقدر ما تدعمه كثير من اللغات هذا التعميم، نجد أن هناك من الصعوبات التحريية والنظرية ما يكفي للاستثناء عن (25)، أو على الأقل عدم اعتماده أساساً لترتيب المقولات الوظيفية. فمن الناحية التحريية، نلاحظ أن التعميم (25) ينطبق فقط على اللواصق التي لها وضع صرفية المبروطة (bound morpheme)، مثل التلحاق في اللغة العربية وينتج عن هذا أن المقولات الوظيفية الحرة (أي غير المبروطة صرفياً)، مثل المصدريات والتي وبعض الموجهات، تبقى خارج مجاله. وإلى جانب ذلك، نجد أن بعض المقولات الوظيفية تدور في بعضها بعض في الجذر، كما هو حال الرمز والباء واجهة في (23)، حيث الترتيب الصرفي هذه المقولات غير واضح.

ومن الناحية النظرية، يسي التعميم (25) على أن الصرف الصرفي تحكمه المبادئ التركيبية، وبسي كذلك على أن اللواصق الصرفية التي تنطبق عليها العمليات التركيبية مواد معجمية متحققة. غير أن هذا التصور الصرفي تركيبي يصعب الاحتفاظ به في إطار البرنامج الأدبي، وذلك بسبب أن هذا البرنامج يفتد العناصر المعجمية التي تدخل العمليات التركيبية عبارة عن حزمة من السمات المفردة. وفي إطار الفرضية المعجمية القوية التي يتبناها البرنامج الأدبي، تأتي الكلمات من المعجم ثمة التصرف والتكوين، وتخصص السمات الصرفية المفردة، والمكونة هذه الكلمات، لعمليات فحص مجردة تشكل أساس الاشتقاق التركيبي³⁷ وتُستفاد السمات المفردة في المقولات الوظيفية للملازمة. فالمقولات الوظيفية إذن لا تخص اللواصق الصرفية المتحققة. وعليه، نسمي الوحدة الصرفية التي يسي عليها ترتيب المقولات الوظيفية الخاصية حجة عمر قاننة

ويمكن الاحتفاظ بصلاحيته مبدأ المرآة وإعادة تأويله في إطار البرنامج الأدبي، بافتراض أن رتبة فحص السمات في التركيب تخترق رتبة العمليات الصرفية التي ترتبط اللواصق المعبرة عن

تصور الأحادي الذي يقوم على أن الوسيط ينحصر في أن اللغة تختار قيمة واحدة من القيمتين (المالية أو الموجبة) المستثنى إلى الوسيط.

³⁷ يختلف هذا التصور للاشتقاق التركيبي عن تصور بيكر بشكل كبير. فالغرض الصرفي عند بيكر هو إثباته بالضرورة على النشاط التركيبي للفرز، غير أن هذا التلازم ليس ضرورياً في تصور الأدبي بحكم أن عمليات الفحص مجردة.

هذه السمات بالكلمة³⁸ عمر أن هذا التأويل يثير جملة من المشاكل. من الناحية المنهجية، لا شيء يلزمنا نظرياً بضرورة هذا الربط بين العمليات الصرفية والعمليات التركيبية، خاصة أن العلاقة بين الصرف والتركيب في البرنامج الأدبي علاقة غير مباشرة. بالإضافة إلى هذا، يلزم عن هذا التأويل أن العمليات التركيبية تطلع العمليات الصرفية التي تتم في المجال الصرفي، وهذا غير ممكن بحكم أن المؤسسة محلية وقصيرة النظر، فلا يرى إلا ما يقع في مجالها. فإذن، لا يمكن إرجاع ترتيب المقولات الوظيفية الخطي إلى ترتيب اللواحق الصرفية الخطي، خاصة وأن الترتيب الخطي (linear order) أو الرمي داخل الجملة ينطبق، حسب شومسكي (1998)، على حرج أمكون الصرفي الذي يأتي بعد التهجئة (Spell-Out). فهذا لتكون هو المسؤول عن تحديد الرتبة الخطية للعناصر التي تدخل مجال عملياته. والافتراض العام الذي يوسط علاقة التركيب بالصرف يكمن في أن المؤسسة من التعداد إلى الصورة المنطقية، التي يمكن التمثيل لها كالآتي. تعداد ————— مؤسسة ————— ص م، لا يوجد فيها ترتيب خطي، وبحكم ذلك فإن لا تتبع أمكون الصرفي. وبما أن على هذا الافتراض، فإن المقولات الوظيفية يمكن أن تترتب بشكل حر داخل الجملة وأن تقيم فيما بينها علاقات تحكم مكثرة مختلفة سواء داخل لغة معينة أو عبر اللغات³⁹، مع ذلك، هناك مبادئ مسجلة يمكنها أن تفرص رتبة معينة وعلاقة تحكم مكون كنية قارة بين المقولات الوظيفية عبر اللغات. من هذه المبادئ ما يرتبط بأساس التصور والقصد. فافصدي، مثلاً، يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية في جميع اللغات، كما أن الحد يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية داخل المركبات الاسمية، وذلك بحكم أن الفصدي واحد يتعامل معاً، كما يتعامل في مستوى التماس مع الأساق المذكورة.

وإلى جانب القيود التي تفرضها أساساً الخرج على ترتيب المقولات الوظيفية، نجد أن هناك خصائص أخرى تحدد هذا الترتيب، يمكن إجمالها في علاقات. علاقة الانتفاء الدلالي (semantic selection) للرؤوس، وعلاقة الخبر (scope relations). ووضوح في المقترنين المواليتين العلاقات المذكورتين.

1.3 الانتفاء الدلالي

عندما نتأمل جيداً خصائص المقولات الوظيفية في (23)، نلاحظ أن رتب بعضها تحددها خصائص الانتفاء للرأس الذي يملؤها، في استغلال من العلاقة الإضافية التي تربط اللواحق، لمعبر عنها هذه المقولات الوظيفية، بالعمل الجاهل فها. فترتيب الفصدي قبل الزمن لا يحدده مبدأ امرأة ولكن يحدده محتوى الفصدي المعجمي. ونفس هذا المحتوى، نجد أن الفصدي يحدد خصائص انتقائية رمية تستوجب أن يكون إسقاط الزمن الفضلة للتحقق لهذه الخصائص بمعنى

³⁸ انظر شيتكوي (1997) في هذا التأويل.

³⁹ انظر الرحالي والفورلي (1997).

آخر، يتقني المصدرى الرمز دلاليًا،⁴⁰ لتلك يعلوه ويتحكم فيه مكروبًا. وقد يست إتش (1987)، Enç، في إطار نظريتها عن شروط تمكين الرمز أن الرتبة الصارمة بين المصدرى ورمز، حيث يتحكم الأول مكروبًا في الثاني في الجمل البسيطة أو في الجمل الرئيسية، يرجع إلى أن المصدرى يمكن أن يعمل اختياريًا قريبة زمنية بدل على الرمز الإحالي للجسمنة ويد استندت هذه الفرية عملاً إلى المصدرى، فإنه ينبغي أن يعمل في الصيغة، أو الرمز داخل الصيغة على الأصح، وهذا يقتضي بالطبع أن يتحكم فيه مكروبًا. وبذلك هذا الافتراض ما بدعته في النعت الطيفية هي العربية للمعيار والعربية المعربة تلاحظ أن المصدريات تراقب الرمز الموجود في الصيغة الفعلية، كما ينح ذلك من الأمثلة التالية:

(26) أ. أن [نعف وره] مفيد لصحته

ب. أن* [نعف وره] مفيد لصحته

(27) أ. ماشي معقول باش [يكذب علينا]

ليس معقولاً أن يكذب علينا

ب. ماشي معقول باش* [كذب علينا]

ليس معقولاً أن كذب علينا

فالمصدريات كن في العربية للمعيار وباش في العربية المعربة يتطلبان معا أن تكون القيمة المنعصبة بها الصيغة الرمزية [ـماض] التي تعد سمة عبر مرسومة وتتحقق صريحاً في صورة صيغة المضارع،⁴¹ كما تدل على ذلك الجملتان السليمتان في (26) و(27)، في مقابل الجملتين اللاحقتين (26) و(27) اللتين تحمل صفتاهما الرمزية السمة [ـماض]⁴² وتوجد في الإنجليزية بعض

⁴⁰ يستعمل الاستثناء الدلالي هنا بالمرحى للوجود في شومسكي (1986 ب و 1998)، ويعتمد شومسكي في هذا المعنى على عمل برتسكي (1982)، الذي ينس على انكار معاداة موجودة في كرمحسو (1979)، ومعاد تصور برسكي أن الانقضاء المقبول حثوي ويمكن استخلاصه من الانقضاء الدلالي الذي يتحقق في صورة ما سمي كرمحسو (1981)، بالتمثيل البنيوي الاعتيادي. ويظهر هذا التمثيل في الفقرة التركيبية التي تتحقق براسطتها عادة السمة الدلالية المنتفاة. فالانقضاء الدلالي لمنهصر مثل "الـماض" يتحقق بحسب البنيوي الاعتيادي في صورة المركب المصدرى. ويظهر الإشاره إلى أن كرمحسو (1979)، خلافاً لبرتسكي، تصور أن الانقضاء الدلالي والانقضاء التركيبى ينس استعمالهما بشكل مستقل.

⁴¹ يستعمل التفسير الترمي [ـماض] فيما لعل للفاسي الفهري (1990)، انظر كذلك الفاسي الفهري (1993 و 2000) في توزيع الزمن وعلاقته بالجهة والنهي وحاضر وطيفية أخرى.

⁴² إن المثال المقدم في (26) لا ينس إلى المصدرى، بل يقتضي دمجاً للرمز [ـماض]، فربما أن لا يرد بعده إلا الماضي، أو الماضي والمضارع، أو المضارع دون الماضي، كما يتضح ذلك في الجمل (أ)، و(ب) و(ج)، فاعا.

(أ) سبق أن [قال هنا]

ب. سبق أن* [يقول هنا]

ب. أ. سرق أن [قال هنا]

المصدريات التي تملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب تحققها في إسقاط الزمن الذي تحكمه فيه مكريا. فالمصدرى *that*، مثلا، يتطلب أن يكون الزمن الذي يسقطه متصرفا، كما يتبين ذلك من (28أ) في مقابل (28ب)، في حين أن المصدرى *for* يتطلب أن يكون الزمن الذي يسقطه غير متصرف، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (29أ) و(29ب):

28 أ. I believe that [John is intelligent]

دكي يكون جون أن أعتقد أنا
"أعتقد أن جون ذكي"

ب. I believe that *[John to be intelligent]

كان [متصرف]

29 أ. It was impossible for [John to meet him]

إياه قابل [متصرف] جون من مستحيل كان
"كان من المستحيل أن يقابله جون"

ب. It was impossible for *[John met him]

قابل [متصرف]

ب. سوي أن [يقول هذا]

ج. أ. يريد أن [يجرب]

ب. يريد أن * [يجرب]

وبالاعتناء من هذه الأمثلة أن السمة الزمنية للجملة المدمجة بد أن تؤثر دلالة الفعل الرئيس، لئلا أن الفعل سوي بدل محسواء المصنوع على الماضي، فإنه يوجه زمن الجملة المدمجة نحو الماضي. ومع أن صيغة المضارع في العربية صيغة غير موسومة وتعمل اختياريًا السمة [متصرف]، فإنها لا يمكن أن تسرد بهذا أن التي توث سمّة التوجيه، ونفس الشيء نفسه في (ج)، حيث يحلّك العمل أن يخصص التوجيه نحو المستقبل التي رثها المصدرى، لذلك يفسر بميء الماضي في الجملة المدمجة، كما يتضح من نفس (ج. ب). وبالأخص من خلال الجملتين الواردتين في (ب)، أنه عندما يكرر الفعل غير قابل لسمة التوجيه، فإن المصدرى يصبح محايدًا بالنسبة لزمن الجملة المدمجة، وقد يفهم من هذا أن المصدرى كذا، عملاقا لزمننا القديم أهلاء، يحصل سمّة الموجه لا الزمن، وأن هذه السمة ليست محسوبة ولكنها موروثة من السياق التركيبي فقط. لكن هذا يبدو غير صحيح، لأن خصائص المصدرى الزمنية ولأز التوجيهية لا يحددهما السياق التركيبي في (28) كما توحي ذلك الأمثلة الواردتان في (د)، حيث لا يتأثر المصدرى بزمن الرابطة كان التي حد فعلا مكريا لا معنى دلالي له:

د. أ. كان مقيدا لصحة أن يخفف وزنه

ب. سيكون مقيدا لصحة أن يخفف وزنه

علاوة على هذه المعطيات، فقد تبنت مجموعة من الدراسات التي اهتمت باللغات التجزعية (نظر دين بسطن (1989) Den Besten وبلاطرك (1986) Platzack، وغيرهما) أن المصدرى عندما يكون قارعا يملك سمة الزمن، ولذلك ينقل الفعل من العربة إليه.⁴³

ويجمل كذلك الخصائص الانتقائية بعض المقولات الوظيفية تعبر موقعها أو رتبها التركيبية استجابة للخصائص الانتقائية للرأس الذي ينتقيا هي (23)، نلاحظ أن الوجه يحسن موقع فصلة المصدرى، وتكون بذلك الرتبة هي: مصدرى < وجه، كما يتضح ذلك في الجملة (30) حيث ينتقى المصدرى إن الوجه الذي يتحقق في صورة الجرم:

(30) إن تدخل

وقد يكون الوجه فصلة للنمى، كما في (31ب)، حيث ينتقى حرف النمى ثم مقولة الوجه التي تتحقق في صورة الجرم كذلك، وبذلك نحصل على الرتبة تقي < وجه:

(31) أ. يدخل

ب. لم يدخل

ويقع الرمز أيضا فصلة للنمى، لأنه يصنع لخصائصه الانتقائية. فحرف النمى ليس ينتقى السمة الرمزية [نمى]، وبحكم أن صيغة المضارع غير موسومة زمنا، فإنها المرشحة الوحيدة لتتوارد مع لى،⁴⁴ بدليل صحة الجملة (32أ)، في مقابل لى (32ب) التي ترتبط فيها صيغة الفعل برمز موسوم هو الناصى:

(32) أ. لى نصت

ب. لى نصت

وكذلك قد افترضنا في الرحالي (2000) أن بنية (32) تملك إسقاطا للرمز: رمز جملي أو إجمالي يرتبط بالنمى ويعلمه ورمز غير موسوم يعلم الفعل المضارع. ويرتبط الرمز الأعلى الرمز الأسفل ويسرب إليه خصائصه في بنية مثل (33):

لاحظ هنا أن الرمز الذي يختصبه المصدرى لا يتأثر بالرمز الذي تحققه الرابطة (copula) كان. وهذه المعطيات تبين أنه يجب أن نحيز بين نوعين من المصدرى أن، أن المدحمة هو المخصصة بالرمز، كما في (أ-ج)، وأن غير المدحمة والمخصصة ممحبا بالرمز، كما في (د).

⁴³ بناء على هذه الخصائص، اعتبر باخون عديدون أن المصدرى يمثل المقولة المدحمة (thence) في بنية الجملة الوظيفية. وهذا يدعم اقتراض الفاسى القهري (1982) الذي يقضي بأن الجملة إسقاطا للمصدرى لا للتركيب العربى. فنظر كذلك الرحالي والسوعلى (1997) ودرى (1997). وشمسكى (1995 و 1998).

⁴⁴ لسرعة من التفاصيل عن عناصر التقي في اللغة العربية، انظر الفاسى القهري (1993) الذي بين أن التقي يملك سمات انتقائية، وهذه السمات هي التي تجعله ينتقى للتركيب العربى لا للتركيب التفعلى وقد تبين رونيسى (1990) Zanonian كذلك أن عامل التقي (Neg. operation) يرتبط بعنصر الزمن

(33) [أمر ز] [أمرى لى] [أمره موجه] [أمره موجه] [أمرى يصمت] [أمرى]

ويبدو من الباحية النظرية أنه لا شيء يمنع أن يكون النفي إسقاطاً للرسم خاصة وأن غومسكي (1995) يعد سمة الرسم سمة مجردة اختيارية تصاف إلى الفعل في التعداد لكن رغم ذلك، يبدو الافتراض الممثل له في (33) اختصاراً صحيحاً مكون حرف النفي ينتقى سمة رسم لا يهي بالصورة أن الرسم يسمى أن يعلو النفي. بالإضافة إلى هذا، اعتبار الرسم سمة اختيارية غير مربوطة بالفعل في المعجم لا يستدعي بالصورة صعود النفي إلى الرسم لمحصه، لأنه لا يوجد ما يبرر هذا الصعود، على الأقل في مستوى الصورة المنطقية. فمعلوم أن الرسم سمة مؤولة ويصعد الفعل إلى محصها لكي يأخذ الحدث الذي يعبر عنه الفعل تأويلاً (حالياً، غير أن صعود اسمي من يتحقق هذا الهدف لأنه لا يعبر عن الحدث. لذلك فإن صعود النفي لمحص الرسم الإحادي سترك الحدث دون تأويل⁴⁵ وبناء على ذلك، نعتبر أن النفي المماثلة لـ (33) تحدث إسقاطاً واحداً للرسم، ويمثل هذا الإسقاط السمة الزمنية التي ينتقها النفي، ونسند هذه السمة إلى الفعل داخل التعداد، ويصعد الفعل إلى محصها.

وينطبق التحليل المقترح لسبب على الحرف لم في الجملة (33ب)، التي تصم بينها الضمنية كذلك إسقاطاً واحداً للرسم، يعمل حرف النفي لكن بخلاف الحرف لى، فإن حرف النفي لم ينتقى السمة [+ماضي].⁴⁶ وبمحكم أن الفعل المضارع هو الصورة غير الموسومة زمنياً، فهو المرشح كذلك للصعود لمحص السمة المنقاة. لذلك لا يوارد حرف النفي عم صيغة الماضي الموسومة زمنياً، كما يدل على ذلك خن الجملة (34).

(34) * لم دخل

في حين أن حروف النفي غير الموسومة زمنياً تقبل التوارد مع الماضي ومع المضارع، كما هو حال الحرف ما في (35).

(35) أ. ما فعل هذا أحد

ب. ما يقول هذا أحد

⁴⁵ يتضمن الفصل الثالث استدلالاً هويلاً على عدم ملاحة التمثيل المقترح في (33) لرصد نفي النفي.

⁴⁶ يميز موريس لم مع الموجهات أن حروف النفي ينتقى السمة الزمنية لا صيغة المضارع، كما هو صريح ذلك الجملة الواردة في (أ):

(أ) * حرف لم يأت

ملاحظ هنا أن حروف النفي يوارد صيغة المضارع، ومع ذلك فإن الجملة لاحقة. ولدي تصور للحرر هو عدم توافق محركات التوجه والنفي الزمني. فالوجه يتقو للمستقبل في حين أن النفي ينسب ماضياً، وانقسام التوافق يجعل الحدث بدون تأويل في الصورة المنطقية. وبين الجملة (أ) كذلك أن اعتماد الوجه ينسب السمة الزمنية وليس الصيغة الضمنية للاسم.

وبعض النظر عن إسقاط الرمز في (33)، فإن هذه البنية تبين أن الموجه يكون فصلة تسمى الموجه، بتعبير الفاسي الفوري (1993)، غير أن الموجه يمكن أن يعطى النقي ويتحكم فيه مكروباً، كما في الجملة (36).

(36) قد لا يصمت

عم أن هناك مرادف بين (33) و(36)، يتمثل في أن الموجه غير مستحق معجمياً في (33)، في حين أنه علك محتوى معجمياً في (36). ومن نتائج هذا الفرق أن الرتبة: هي <موجه>، خلافاً لمرتبته: موجه <هي>، مفصولة فقط على الموجه الفارع صوتياً بلليل لحن الجملة (37) و (38).

(37) أ. سوف لن تنفق

ب. *لن سوف تنفق

(38) *لا قد يصمت

تبين هذه البنيات التي يتعامل فيها النقي والموجه، والمصدرى والموجه، والنقي والموجه في (30) و(31) تباعاً، أن توزيع المقولات الوظيفية في الجملة العربية مرد داخل المواقع الصارعة القائمة بين مقولة النقي والمقولات الوظيفية الجوهرية الفارة في البنية (39):

(39) [مصدرى ... [نقي ... [زمن ... [ف

وتوضح المعطيات المقدمة أعلاه أن تغير المواقع الشجرية للمقولات الوظيفية تتحكم في جزء كبير من الخصائص الانتقائية للرؤوس الوظيفية، كما رأينا في حالة المصدرى والموجه، والنقي والموجه والموجه⁴⁷ ونفحص في الفقرة التالية خصائص الخبر التي يبدو أنها تساهم في تحديد رتبة المقولات الوظيفية.

2.3 الخصائص

المقولات الوظيفية لا تملك فقط خصائص صرفية، ولكن تحكم لها ذات محتوى دلالي، فمثل أيضاً خصائص دلالية.⁴⁸ من هذه الخصائص أنها تصرف مثل العوامل المنطقية (logical operators) التي تعمل على البنية الحتمية للجملة. ونجعلها هذه المثولة نعرض علاقات خبرية معينة فيما بينها. وفي هذا الإطار، اقترح بيكلي ومطبول (1996) Beghelli and Stowell

⁴⁷ يختلف هذا المفهوم للاعتناء عن الاعتناء الصرفي الذي يبنى على السبق المنطقي لبعض المواضع الصرفية، كما نجد ذلك مستعملاً عند نوحلا (1988) الذي يحذر أن بنية الجملة في اللغة العربية تختلف عن مثيلتها في الإنجليزية في أن الأول ينبغي فيها الرمز التطاين، في حين أن الثاني ينبغي فيها التطاين الرمز. ومعلوم أن سمات التطاين غير مؤولة، على الأقل بالنسبة للفعل، ولعلنا لا يمكن أن نملك التطبيق خاصية الاعتناء الدلالي بللمعنى الذي تبناه هنا

⁴⁸ نظرياً، يمكن أن لا يكون للمثولة الوظيفية محتوى دلالي، فيكون فما محتوى صرفي صرفي فقط لكن في هذه الحالة أيضاً يجب أن تكون مؤولة وقابلة لأن تقرأ في وجهه الصوت.

مجموعه من المقولات الوضعية ذات المحتوى الدلالي المنطقي، واعتبرا أن رتبتهما محللتهما اعتبارات غير التي تقوم فيما بينها في التمثيل (40) (انظر بيكلي وسطول (1996: 76):⁴⁹

المصري، كما رأينا عند إنش⁵¹ واللوحات فما حيز أكثر من حيز الزمن، لأنها هي التي تعبر عن موقف للكلم من الحدث وتحدد قيمته الصلوة المتعلقة بمجموعه من المعاني، مثل اللوحات والاحتمال والإمكان. وهذا الحساب الذي تفرسه اللوحات لا يمكن أن يتم إلا إذا تحيّر الحدث في زمن معين، باعتبار أن الزمن هو الذي يحدد إحالة الحدث في استقلال عن أي عناصر وظيعه أخرى ذات محتوى دلالي وأو منطقي، مثل الوجه، والموجه، والجهة، وح. فوجه، إذن، يعلو الزمن بحكم أنه يعمل على حدث منظم. ولذلك يعلو الزمن حرف العي في (134) لأنه يتعبر، إلى جانب سمة الوجه والزمن، سمة الموجه التي تدل على تأكيد عدم تحقق الحدث في المستقبل⁵² وفي (41) يعلو كذلك الزمن للوجه بعد الذي يدل على تأكيد تحقق الحدث في الماضي⁵³.

(41) لقد فُضي الأمر

وبس علاقة التحكم للكوني بين الوجه والزمن الموجهة في العربية المعيار بعدها في العربية العربية، كما في (42)، حيث يعلو الموجه عادي الفعل لتصرف به:

(42) هادي يعمل شي حاجة
سوف يعمل شيئاً ما

⁵¹ قد لا يلائم مع إنش على أن زمن الإحالة يوجد دائماً في المصري، فهي حالة شخص المصري بسمات غير موسومة، وإنما لا يسطر لإسقاطه بموجب التصميم للوجود في (21)، وفي هذه الحالة سيكون الإسقاط الجسلي للزمن الذي هو أعلى إسقاط رسمي هو الذي يتم فيه حساب زمن الإحالة.

⁵² بسبب المرادي صاحب الجوس السدان (ص. 270) إلى الزمخشري قوله إن حرف العي من يكون "التأكيد ما عطيه" لا من عي للمستقبل. "والدليل على إفادة التأكيد بحرف العي في سياق القسم، كما في قول أبي طالب "والله، لم يهلوا إليك بمجمعهم // حتى لو سئد في التراب دغياً"

⁵³ لا تُفرد كتب النحو القديم للمهنة معاني الحروف مدحلاً خاصة بالحرف الموجه لقد، فهي تسمى، يتحدثون اسر هشام عن هذا الحرف في مدخل قد، أما المرادي في كتابه الجوس القديم، فلا يورده ضمن مدخل قد، وهناك إجماع بين النحاة على أن قد تعيد التحقيق مع الماضي والتوقع مع المستقبل (انظر الجوس السدان ص. 235 وانظر للجوس ص. 227-232، ويذكر هشام معاني أخرى سبق قد مع الماضي والاضمار غير أنها معانٍ تختلف فيها وبعضها متناقض، مثل إفادة التنبؤ وإفاده التأكيد مع المضارع، أما لقد، فتكون حسب ابن هشام (والمرازي ص. 125-136، إما من لام القسم وقد، كما في الآية القرآنية "لقد آتاكم الله علياً"، علماً أن هناك من يحدّد اللام في الاستدعاء لأن لام القسم تولد عنها كون التوكيد، وإما من لام الابتداء وقد، في نحو "إن ربه، قد قام"، وسواء أكانت للقسم أم للاستدعاء فإن اللام تعد مؤكدة لفصوح الجملة الواردة في سياقها ونسبوا العظيمة أن لقد تنصرف مثل حروف (موصلة) واحد يختلف عن قد الذي يدخل على الماضي والمضارع، وعن اللام التي تدخل على المضارع.

أ) لقد أكل / يأكل

ب) قد صام / يصوم

والجهة، مثل الموجه، حيزها أعلى من حيز الزمن، لأنها تدل على التوزيع الداخلي يحدث عبر الزمن، فهي أيضا عامل يعمل على حدث موزن. لذلك، فإنها ينبغي أن تأخذ الرتبة التالية: جهة < زمن.⁵⁴

نستنتج مما سبق أن رتبة المقولات الوظيفية تتأثر بعلاقات الحيز. غير أن هذه العلاقات، رغم تأثيرها، فإنه لا يمكن أخذها مقياسا تركيبيا لترتيب المقولات التركيبية ولترتيب عمليات النسق الخاصوي، وذلك لأسباب عديدة. فعلاقات الحيز علاقات تأويلية، لذلك فإن حسابها ينبغي أن يتم في الصورة المنطقية. وبما أن النسق الخاصوي ليست له خاصية النظر إلى الأمام، فإنه لا يمكن أن يبنى حسابها على الحساب المنطقي. بالإضافة إلى هذا، يعتمد حساب النسق الخاصوي أساسا على السمات الصرف-تركيبية للمقولات الوظيفية. والملاحظ أن هذه السمات لا تعكس دائما علاقات الحيز، لأن العلاقة بين الخصائص الصرف-تركيبية والخصائص المنطقية علاقة غير مباشرة، حتى إن حدث التوافق أحيانا بينها، كما هو الحال بالنسبة للمصدرى. فقد رأينا أن الجهة بمعناها الدلالي تطور الزمن، لكن الصرف لا يعكس هذه العلاقة وهذا ما تبينه السلفية الواردة في (23) حيث لا يملك الزمن والجهة صرفية مستقلة تجعل علاقة التحكم المكوني بين المقولتين واضحة. وقد قلنا في خصوص المثال (32) أن الموجه يقع فصلا للنفي ويملأ الزمن، كما يوضح ذلك التمثيل المقدم في (33). وقد بينا كذلك أن موقع الموجه الشجري غير فارغ، كما تبين ذلك الجملة (36) حيث يتحكم مكونا الموجه في النفي:⁵⁵

(43) [موجه] - [قد] [م] [نفي] لا [م] [مضت] [] [] [] []

فالمقارنة بين (33) و(43) تبين أن موقع الموجه لا يتحكم فيه دائما علاقة الحيز، وتبين كذلك أن وجود الموجه مرتبط بالخصائص الانتقالية للرأس الذي يتحكم فيه مكونا في استقلال عن أي علاقة أخرى. وبناء على هذا، نعد أن المقياس الأسس لرتبة المقولات الوظيفية يكمن في خصائص الانتقاء الدلالي القائمة بين هذه المقولات. وفي حالة غياب هذه الخصائص التي

(ج) "إن رَأَيْتَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُم" (قرآن)

⁵⁴ تختلف هذه الرتبة تلك المقترحة في (23)، لأن مضمون الجهة في (23) هو مضمون الجهة التي تفصلها هنا. فهناك فرق بين الجهة بالمعنى الصرفي للموجه في (23) و(24ج)، وهو معنى يرتبط بصيغة الفصل الصرفية والجهة بالمعنى الدلالي الذي حددناه والذي لا يقيم بالضرورة علاقة مباشرة بالصرف. الجهة التي تفصلها هنا تقع في وجهة التصميم والتركيب، وهي التي تسمح بالربط بين طرفي الوجهية. لمزيد من التفاصيل، انظر تيني (1994) Tenny والأعمال التركيبية العديدة التي قلناها، والتي انتهت بالتمثيل لبنية الجملة والأحوار الدلالية/الجهوية في التركيب.

⁵⁵ لاحظ هنا أن (43) لا تتضمن إسقاطا للموجه بسفل النفي، كما نجد ذلك في (33)، ويرجع ذلك إلى أن أداة النفي لا تملك سمّة الموجه، لأنها تنتمي إلى ما يسميه القاسي الفهري (1993) النفي المجهول. ونفترض أن ما يحيز تركيبيا النفي المجهول من النفي الموسوم، مثل لم رأيت هو أن الثاني يملك الموجه فضلة له بينما يملك الأول التركيب الزمني فضلة له.

وإسقاط بعض هذه المقولات وفقاً للسيادى التي رأيناها. وهذا السلوك يشبه سلوك المقولات الجوهرية التي تشكل طبقة محدودة، يمكن أن تحققها اللغات جميعها ويمكن أن تختار بعضها فقط. وقد أوضحنا كذلك أن وجود المقولات الوظيفية يخضع لقيد التأويلية الذي يدخل في إطار ما يعرف بقبول المقرئية التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبما أيضاً أن هذا القيد، إلى جانب قيد التأثير في المخرج والقيد (21) للموضوع على السمات غير الموسومة، يساهم في جعل بنية الجملة الوظيفية مثلى. وأوضحنا في نهاية هذا البحث أن رتبة المقولات الوظيفية تتحكم في تحديدها أساساً خصائص الانتقاء الدلالي لرؤوسها، إلى جانب قبول الاقتصاد الموضوعة على الخروسة. وهذان الأمران يجعلان رتبة المقولات الوظيفية قارة في جزء منها ومتغيرة في جزء آخر.

ومماثل للمقولات الوظيفية المقولات الجوهرية في أن رتبة هذه الأخيرة تخضع أيضاً للانتقاء الدلالي. فالفعل يتحكم مكونياً في المركب الحدى للفعل، لأنه ينتقيه دلالياً. وبدل على هذا أن المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية تشتركان في خصائص عامة.⁵⁹

⁵⁹ علافاً لما ساد في بعض الأعمال التي حاولت أن تبرز السمات الفاصلة بين المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية (انظر أوجسلا 1991، مثلاً)، فإننا حاولنا أن نبرز في هذه الخلاصة غطاء الانتقاء بين الطبقتين ومن فقط التشابه الأعسرى بين الطبقتين أن المقولات الوظيفية، مثل المقولات الجوهرية، تملك أيضاً خاصية الموسم المحوري. فقد بين الفاسي الفهري (1993)، أن مقولة المالك الوظيفية تقوم بالموسم المحوري داخل بنات الإضافة.

